مجلة الحوار الفكري ISSN: 1112-5144
مجلد: 18عدد: 02 السنة 2024 EISSN :2600-6332

القراءات القرآنية
(نظرة في شرائط قبولها والإثراء في تعددها)

أ.د علي ناصر مطلك، قسم علوم القرآن ـ كلية العلوم الإسلامية، جامعة ذي قار، **العراق**alinasemothleq@gmail.com

تاريخ الارسال: 2024/12/18 تاريخ القبول: 2024/12/19 تاريخ النشر: 2025/01/30

ملخص:

يهدف البحث إلى إبراز قضية من الأهمية بمكان ، وهي أن القراءات القرآنية لها شرائط لاعتبارها ،وهذه الشرائط ليست كما ذكروها بل تحتاج إلى تهذيب ، وهذا ليس شيئاً بدعاً من الباحث بل هو موجود في ثنايا كتب المحققين وكل من دونوا في علم القراءات؛ وإلا تعرضت القراءات القرآنية لسهام الحاقدين من المستشرقين ومن سايرهم أو تأثر بهم ، وقد حصل هذا للأسف ؛ لذا إذا ثبتت القراءة القرآنية ، فيتمخض عنها الفوائد التفسيرية والفقهية، وبعد ذلك ركز البحث على نصوص قرآنية تعددت فيها وجوه القراءات ، فبرز الإثراء وتعددت الوجوه المعنوية ،وعالج البحث اعتراض النحاة على قراءات قرآنية وردت متواترة، إلا أنها خالفت قواعدهم ، والأصل أن العربية تثبت بالقراءة المعتبرة لا أن صحة القراءة تثبت بالعربية، وهذا الأمر يؤسس لنحو قراني خلاق.

كلمات مفتاحية: القرآن – القراءات- تعدد القراءات – قبول لقراءات.

The research aims to highlight the issue of importance, namely that the Koranic readings have tapes to be considered, and these tapes are not as they mentioned, but need to be refined, and this is not something of the researcher, but is found in the folds of the books of investigators and all of the Donna in the science of readings; The Qur'an has been influenced by the orientalists and their followers or influenced by them, and this has happened unfortunately. Therefore, if the Quranic reading is proven, then the interpretative and jurisprudential benefits are derived from it. The research then focused on Qur'anic texts in which the faces of the readings were varied. On Quranic readings However, they have violated their rules, and the original is that the Arabic proves the reading is considered, but the validity of reading is proven in Arabic, and this establishes for some of my creative.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على من علّم القرآن تعليماً، وعلى آله الطيبين ذوي الفخر والشموخ ،وعلى صحبه أولي النجابة والرسوخ، تعد القراءات القرآنية مصدراً من مصادر النحو القرآني الذي يشذب قواعد النحو جرياً على الثابت من شواهد العرب الصحيحة؛ ورفضا للشاذ أو القائم على شعر أو نثر أكثره منحول أو موهوم، ومن الجدير أن النحاة قاموا إزاء القراءات القرآنية ما بين جاعل لها أصلاً متبوعاً ، وبين فريق آخر جعلها تابعة لقواعد النحو غير المستقرة ؛ لذا كانت الصلة والوشيجة بين (الإعراب والصرف) أي: الجانب الافرادي والتركيبي وبين القراءات متينة، وكان احتواء الكتاب العزيز على لغات العرب ولهجاتها لدليل على انه خير حافظ لتلك اللغات من الاندثار والضمور.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة بأن ثبوت القراءات القرآنية بشرائط محددة ،فتكون حينئذ معتبرة ،لكن هذه الشرائط التي ذكرها بعض السابقين ونقلها عنهم اللاحقون بدون تمحيص هي غير موجودة في كتب أهل التحقيق أو مضطربة في النقل عنهم ،بحيث هناك شرط عجيب وهو ان القراءة تكون صحيحة إذا وافقت العربية ولو بوجه ما ، في حين أن القران يؤسس لنحو خاص، وموافقة العربية ولو بوجه يدخل فيه حتى الشاذ والمنحول، وكذا بقية الشروط من صحة السند وموافقة المصاحف العثمانية، فعليها إشكالات عديدة حاول البحث أخذها إلى مسار منضبط مستعيناً بأقوال المحققين من علماء الأداء والشأن القرآني، وبعد تأسيس ضوابط صحيحة لثبوت القراءة شرع البحث في ذكر القراءات وأنها مثرية من النواحي الإعرابية والصرفية واللغوية.

أهدافه:

يهدف البحث إلى تأسيس طريقة صحيحة لإثبات القراءة الصحيحة ؛خلافا لمزاعم المستشرقين المتشككين وخلافا لبعض الآراء الضعيفة التي تحاول أن تثبت القراءة بطرق لا مستند لها، فيكون الهدف من البحث تصحيح قواعد العربية بالقراءة لا تصحيح القراءة بقواعد العربية.

منهج البحث:

سار البحث على طريقة استعراض الأقوال ثم مناقشتها واحداً واحداً حتى بيان القول الراجح، ثم بيان وجوه الإثراء في نماذج من القراءات الثابتة، مع شواهد قرآنية لإثبات أن الثراء واضح في تعدد القراءات القرآنية.

الدراسات السابقة:

لم أجد بحثاً يعالج ويناقش شروط ثبوت القراءة وتصحيح الشروط الثلاثة في ثبوت أية قراءة على حد علمي، بل كل ما اطلعت عليه هو يؤيد الشرائط الثلاثة بلا تصحيح أو تهديد، حتى قال بعضهم بجواز أن تثبت القراءة بخبر الآحاد، وهو قول يستحق الوقوف لنقضه، فإذا صححت الأقوال في إثبات القراءة الصحيحة فحينئذ ينتج الإثراء في المعنى والمقام.

خطة البحث:

جعلت البحث مكوناً من ثلاثة مباحث ، فتكلمت في المبحث الأول عن شرائط قبول القراءة الصحيحة عند من اشترطها ، ثم بينت بعد ذلك هذه الشرائط وأنها واهية إذا بقيت دون تعديل، وقد أجرى البحث عليها تعديلات جعلها مقبولة، وان من بين هذه الشروط ما يلزم أن تكون القراءة ثابتة بطرق ضعيفة لا ترتقي إلى اضعف مراتب الصحة، وان من هذه الشرائط وهي أن القراءة مقبولة إذا وافقت المصاحف العثمانية، وهذا القول ضعيف للغاية؛ لأنه يجعل القراءة تابعة للرسم ولو احتمالاً، وهذا باب دخل منه المستشرقون، وأما الركن الثالث وهو صحة السند ،فهو معارض جداً بأقوال أجلة العلماء الذين اشترطوا التواتر لا الصحة المطلقة حسب، وفي المبحث الثاني تكلمت عن فوائد تعدد القراءات وأنها دالة على الإثراء والتعدد الدلالي والمعنوي لا الانغلاق والغموض، وذكرت فوائد تجلي هذا الأمر، وفي المبحث الثالث تبين في البحث أن هناك إثراءً ملحوظاً بل ملفوظاً في أحايين كثيرة وذلك في الآية الواحدة مما يؤسس لنحو قراني حقيقي تبنى عليه القواعد النحوية ؛ لان اختلاف الحركات الإعرابية والبنى الصرفية مدعاة إلى الإثراء النحوي والصرفي بله اللغوي أيضاً ، وهذا مما يدلل على الصلة والمصاحبة بين ثنائية اللفظ والمعنى ؛لذا يكون أحياناً التعدد الاثرائي في الجانب اللغوي اللهجي ك (نعم) و(معائش)، وكذا الدلالة الإعرابية بين الفعل إذا كان مغير الصيغة، ك(سعدوا) و(وضعت)، وفي الختام ذكرت خاتمة أجملت فيها ابرز ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات، وأعقبت ذلك بسرد للمصادر والمراجع مرتبة حسب حروف الهجاء، هذا واسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في عرض هذا الموضوع الذي له من الأهمية العظيمة ما لا يخفى على ذي لب ،والحمد لله في الابتداء والانتهاء والصلاة والسلام على خير الأنبياء، وعلى اله النجباء وعلى صحبه الأصفياء وعلى من تبعهم إلى يوم اللقاء.

المبحث الأول

شروط قبول القراءات ومناقشتها

من المسلّم أن القراءات لغةً هي جمع قراءة ، وهي مصدر قرأ فلان يقرأ بمعنى الجمع والضم[1] ، قال عمرو بن كلثوم : هجان اللون لم تقرأ جنيناً ...

أي : لم تجمع أو تضم في رحمها ولداً[2]

واصطلاحاً ، كما عرّفها ابن الجزري : هي العلم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله[3].

إذن القراءات هي أداء ألفاظ القرآن الكريم من تخفيف وتشديد واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف[4].

(1) ينظر : لسان العرب : 128/1 مادة (قرأ).
(2) ينظر : ديوان عمرو بن كلثوم : 68.
(3) ينظر : منجد المقرئين : 9.
(4) ينظر : الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي بن أبي طالب : 72.

وقبل الولوج في كون القراءات سبباً للغموض في المفردة القرآنية وفي الوقت نفسه تكون محلاً للإثراء والإعجاز ، قبل ذلك يمكن التطرق إلى مسألة لها قيمتها وأهميتها وهي ما العلاقة بين القرآن والقراءات ؟

ففي هذه المسألة اتجاهان ، الاتجاه الأول : يذهب إلى أن القراءة والقرآن حقيقتان متغايرتان ، وهذا ما ذهب إليه الزركشي؛ إذ يقول: (واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها ن تخفيف وتثقيل وغيرهما)[1]، ووافقه على ذلك القسطلاني في (لطائف الإشارات)؛ إذ يقول:(والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان)[2].

وتبعهما الدمياطي في (الإتحاف)[3].

والاتجاه الآخر ، يذهب إلى انه لا فرق بين القرآن والقراءة ، فكل قراءة عندهم قرآن، وهذا ما ذهب إليه ابن الجزري[4]، ووافقه بعض المحدثين كالدكتور محمد سالم محيسن[5].

وهل القولان المذكوران متنافيان أو يمكن التوافق والتقريب بينهما، والحقيقة انه إن عنى أصحاب الاتجاه الأول أن جميع القراءات المتواترة وغير المتواترة الموافقة لخط المصحف والمخالفة له هي غير القرآن، فقولهم لا نقاش فيه؛ لأنه يستحيل القول بقرآنية ما لم يثبت متواتراً من القراءات ، فالقراءات المنقولة بخبر الآحاد ، لا يمكن القطع بكونها قرآناً ، وأما إن عنوا أن القراءات المتواترة غير القرآن ، ففيه نظر ؛ لان القراءات المتواترة هي وحيٌ منزل من عند الله تعالى ، كما أن القرآن وحي منزل من عند الله تعالى ، لان الوحي نزل بكل وجه من القراءات المتواترة ، فكما نزل القرآن بقراءة **((نُنشِزُهَا))** [البقرة : 259] ، كذلك نزل بقراءة (ننشرها)[6]، لذا يمكن دمج القولين ليكونا قولاً واحداً ؛ لان كل قراءة ثبتت متواترة فهي قرآن ، ويتعبد بها ، فالذي يقرأ (ملك يوم الدين) ، يقال قرأ قرآناً ، مع أنها قراءة ، لذا يمكن إقامة قياس من الشكل الأول على ذلك ، وذلك بالقول :

ملك يوم الدين قرآن

وكل قرآن متعبد بتلاوته

فملك يوم الدين متعبد بتلاوته

(1) البرهان في علوم القرآن : 318/1.
(2) لطائف الإشارات : 171/1.
(3) ينظر : الإتحاف : 7.
(4) ينظر : النشر : 24/1 - 25.
(5) ينظر : المغني في توجيه القراءات : 47/1.
(6) ينظر : إتقان البرهان في علوم القرآن : 111 ، وينظر : النشر لابن الجزري : 27/1.

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

وهذا ما ذهب إليه كبار المفسرين كالطوسي في التبيان ، والطبرسي في المجمع[1]، فالقراءات هي اختلاف في الألفاظ على تباين آراء العلماء في بيان أقوى الوجوه في ذلك ، ولا يريد الباحث التعمق في هذه المسالة ، وذكر تفريعاتها؛ لأنه أمر يطول جداً ، فهناك الرواية بان القرآن على سبعة أحرف ، وما هي المراد بهذه السبعة ، ومن ثم هناك أيضاً الكلام في القراءات السبع أو العشر أو الأربعة عشر ، ولكن يريد الباحث مناقشة قضية ، وهي لو سلمنا بهذه القراءات فهل ينافي الإعجاز القرآني ، وهي تعدد القراءات مدعاة للغموض فلابد من تحرير مسألة إثبات القراءة المقبولة ، وهو أيضاً جزء من إثراء القرآن الكريم ورفع الغموض عن القراءات التي أقحمت بحجة مشابهتها للعربية ، مع كونها تخالف المسموع والمنقول من الإثبات ، وهذا هو محل البحث ، أو أن التعدد في القراءات هو إثراء للمعنى القرآني ، وهو غرض البحث ومشكلته وقبل الدخول في هذه الخصيصة التي عليها مدار البحث ، لابد من وقفة في مسألة وهي : ما شروط قبول القراءة ، فقد اشتهر أن القراءة المقبولة هي ما توافر فيها ثلاثة شروط :

1. صحة سندها.
2. موافقة العربية ولو بوجه.
3. موافقة احد المصاحف العثمانية.

وإذا اختل ركن من هذه الثلاثة ، أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة[2].

ولكن هذا القول معارض ، قال صاحب غيث النفع : بعد إيراده الشرائط السابقة : (وهذا قول محدث لا يعوّل عليه)[3] ، وقال أيضاً : (مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين القرّاء أن التواتر شرط في صحة القراءة ، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية)[4] ، وهذا القول أيضاً يناقض ويعارض ما ذهب إليه الشيخ مكي بن أبي طالب في الإبانة[5]، لكنه للأسف شاع بعد ذلك حتى اجري إجراء المسلمات ، وكثير من الأقوال المشهور يكون مصدرها واحداً ثم تشتهر كأنَّ إجماعاً انعقد بها ، وكان ابن الجزري يقول بشرطية التواتر ، ثم عدل إلى القول بصحة السند ، فقال : (ولقد كنت قبلُ اجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده ، وموافقة أئمة السلف والخلف)[6] ، فقال ابن أبي طالب : (القراءات التي وافقت خط المصحف هي من السبعة أحرف ، وما خالف خط المصحف هو أيضاً من السبعة ، إذا صحت روايته ووجهه في العربية ، ولم يضادَّها معنى خط المصحف ، لكن لا يقرأ به ؛ إذ لا يأتي إلا بخبر الآحاد ، ولا يثبت قرآن بخبر الآحاد ...)[7] ، وتبعه ابن الجزري في النشر والطيبة ، فقال في الطيبة :

وكل مـــا وافق وجْه نحو وكان للرسم احتمالاً يحـــوي

(1) ينظر : التبيان : 6/1 - 7. ، ومجمع البيان : 36/1.
(2) ينظر : الإبانة عن معاني القراءات : 32 - 33 ، النشر : 8/1 ، ومنجد المقرئين : 79.
(3) غيث النفع : 12.
(4) المصدر نفسه.
(5) ينظر : الإبانة : 51 وما بعدها.
(6) النشر : 13/1.
(7) الإبانة : 56.

وصح إسناداً هــو القرآن فهــذه الثـــــــــــلاثـــة الأركـــان

وحيثما يختل ركــن اثبت شذوذه لو انه فـــي السبعة[1]

ولا يخرج كلامه في النشر عن ذلك[2].

فلو تأمل ناظر في الشرط القائل: إن القراءة مقبولة، ولو وافقت العربية بوجه ما ، وهذا عجيب ، كيف اخضعوا كتاب الله لآراء الناس التي تحتمل الخطأ والصواب، والقراءات القرآنية توقيفية، ليس فيها إلا الصواب، والقرآن نزل قبل تقعيد القواعد النحوية، فحتى لو من باب القياس، فالمقيس سابق، والمقيس عليه لاحق ، وهما كما ترى مفترقان لا فرقدان.

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان[3]

قال الداني في اختياره لقراءة أبي عمرو[4] التي أنكرها سيبويه : (والإسكان اصح في النقل وأكثر في الأداء ، وهو الذي أختاره وآخذ به)[5] ، ثم قال :(وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الافشى في اللغة ، والاقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ، ولا فشو لغة ؛ لان القراءة سنّة متبعة)[6].

وعلّق الشيخ الزرقاني على كلام الداني السابق بقوله : (هذا كلامٌ وجيه ، فان علماء النحو، إنما استمدوا قواعده من القرآن وكلام رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وكلام العرب ، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة ، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد ... ووجب أن يرجعوا بقواعدهم إليه ، لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة له نحكمها فيه)[7] ، وما أحسن ما قاله صاحب الانتصاف: ((وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة))[8]، تأمَّل كلام الشيخ المرصفي ، وهو يتكلم عن أركان القراءة ، قال : (موافقة القراءة لوجه من وجوه العربية ولو ضعيفاً)[9]، ما هذا الذي يقال عن كتاب ربنا ، كأنه جُعل ـ وحاشاه ـ ثم حاشاه ، كسقط المتاع ، فيوافق اضعف وجه في العربية ، وهو من لَدُنْ حكيم عليم ، قال الطبري عن شروط موافقة القراءة للعربية : (وغير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاز في العربية ؛ لان القراءة إنما هي ما قرأت الأئمة الماضية ، وجاء به السلف على النحو الذي اخذوا عمن قبلهم)[10] ، وعلى سبيل المثال يمكن التأمل في قوله تعالى : ((لا يستوي القاعدون من

([1]) ينظر : طيبة النشر : 2.
([2]) ينظر : النشر : 8/1.
([3]) ينظر : الكتاب : 334/2 ، المقتضب : 409/4 ، والبيت لعمرو بن معدي كرب. ينظر : ديوانه : 178.
([4]) وهي (بارئكمْ) ، و(يأمرْكم) بالإسكان. ينظر : حجة القراءات لأبي زرعة : 97، وينظر : إنكار سيبويه لقراءة أبي عمرو في الكتاب : 20/4 - 203.
([5]) جامع البيان في القراءات السبع : 51/1.
([6]) جامع البيان في القراءات السبع : 51/1.
([7]) مناهل العرفان : 422/1.
([8]) حاشية الانتصاف على تفسير الكشاف : 69/2، وينظر أيضاً نواهد الأبكار وشوارد الأفكار للسيوطي : 388/3.
([9]) هداية القارئ : 51/1.
([10]) تفسير الطبري : 394/19.

المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله ...)) [النساء: 95] ، فقد قرئت (غير) بالرفع والنصب[1]، ولم تقرأ بالجر ، وان كان في العربية يجوز جر (غير) لكونها صفة للمؤمنين ، ولكن القراءة موقوفة على النقل لا العربية حسب ، قال الزجاج : (أما الرفع والنصب فالقراءة بهما كثيرة ، والجر وجه جيد إلا أن أهل الأمصار لم يقرءوا به ، وان كان وجهاً ؛ لان القراءة سنة متبعة)[2]، قال الخطابي بعد ذكر إعجاز نظم القرآن : (وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لهما ناظم ، وإذا تأملت القرآن ، وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة ، حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ، ولا نرى نظماً أحسن تأليفاً وأشدَّ تلائماً وتشاكلاً من نظمه ، وأما المعاني فلا خفاء على ذي عقل أنها هي التي تشهد لها العقول بالتقدم في أبوابها ، والترقي إلى أعلى درجات الفضل من نعوتها وصفاتها ، وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام ، فأما أن توجد مجموعة في نوع واحد منه ، فلم توجد إلا في كلام العليم القدير الذي أحاط بكل شيء علماً ، وأحصى كل شيء عدداً)[3]، فإذا كان القرآن بهذه المثابة ، فكيف يشابه وجهاً ولو ضعيفاً من العربية ، فهذا الركن الأول في قبول القراءة ، وهو مشابهة العربية ولو بوجهٍ ضعيف ، وهو قول واهٍ غير معتبر لما تقدم، قال ابن الجزري عن هذا الركن : (وقولنا في الضابط ولو بوجهٍ ، نريد وجهاً من وجوه النحو ، سواءٌ كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه)[4]، وهذا الكلام كما ترى.

والركن الثاني من أركان القراءة الصحيحة الذي ذكروهُ ، هو موافقة المصاحف العثمانية ، وهذا الشرط كسابقه ضعيف ؛ لأنه يجعل القراءة تابعة للرسم العثماني ، وتكون كل قراءة وافقت الرسم ولو احتمالاً مقبولة ، وهذا مساير لرأي المستشرقين الذي يعزون ظهور القراءات إلى أمرين :

1. تجرد المصحف من النقط.

2. عدم وجود الحركات النحوية ، وفقدان الشكل في الخط العربي ، قال جولد تسيهر: (وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة ، تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته وعدد تلك النقاط)[5]، وينحو هذا المنحى في إرجاع القراءات وتعددها إلى اختلاف بنية أو حركة إعرابية الدكتور طه حسين وأشار إلى ذلك أيضاً الدكتور علي عبد الواحد وافي[6] ، وهذا بهتان عظيم ؛ لأنه إن تحقق في قراءة أو قراءتين ، فلا يتحقق في الكل ، فهذا الشرط باطل ، ولا داعي لذكره ؛ لان المدار على

([1]) ينظر : الإتحاف : 245.
([2]) معاني القرآن وإعرابه : 93/2.
([3]) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني) : 27.
([4]) النشر : 10/1 ، وينظر : هداية القارئ للشيخ المرصفي : 51/1.
([5]) مذاهب التفسير : 8 ، وينظر : رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءة القرآن الكريم ، الدكتور عبد الفتاح شلبي : 29 ، وقد رد على جولد تسيهر مجموعة من العلماء منهم الدكتور إبراهيم خليفة في (مناهج التفسير)، والدكتور عبد الصبور شاهين في (تاريخ القرآن) ، وعبد الوهاب حمودة في (القراءات واللهجات) ، والشيخ محمد طاهر الكردي في (تاريخ القرآن) ، والدكتور عبد العال سالم مكرم في (اثر القراءات في الدراسات النحوية) وغيرهم كثير، فيمكن مراجعتها.
([6]) ينظر : في الشعر الجاهلي : د. طه حسين : 20 ، فقه اللغة : د. علي عبد الواحد وافي : 98 وما بعدها.

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

الرواية لا على الرسم ، قال ابن الجزري : (وأما ما وافق المعنى والرسم أو احدهما من غير نقل ، فلا تسمى شاذة بل مكذوبة يكفر متعمدها)[1].

فالمتعبد بتلاوته مجيء القراءة متواترة وتنزيلاً من لدن حكيم حميد ؛ لذا لم يكتفِ عثمان (رضي الله عنه) حين أرسل المصاحف إلى الأمصار ، بل أرسل مع كل مصحف قارئاً توافق قراءته ذلك المصحف[2].

فهذا الشرط غير مسلم على إطلاقه ، فلابد من تقييده بالقول مراعاة قواعد الرسم لمن يكتب المصحف ؛ لأنه لو قرأ القرآن احد على الإملاء ، فهل يلزم أن يقال له : إن الذي قرأته لا يسمى قرآناً ؛ لأنه مخالف لرسم المصحف العثماني ، اللهم لا ؟

وأما الركن الثالث الذي ذكروه ، وهو صحة السند ، وهذا الشرط معارض معارضة شديدة ؛ لان كثيراً من أجلة العلماء ذكروا بدل صحة السند التواتر ، منهم الشيخ النويري شارح طيبة النشر لشيخه ابن الجزري ، فقال (وقوله : وصحّ إسناداً) ظاهره أن القرآن يكتفى في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ، ولا يحتاج إلى تواتر ، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم ، ولقد ضلَّ بسبب هذا القول قوم ، فصاروا يقرئون الناس أحرفاً ، لا يصح لها سند أصلاً ، ويقولون : ليس التواتر بشرط، وإذا طولبوا بسند صحيح لا يستطيعون ذلك))[3]، فجمهور العلماء اشترطوا التواتر في نقل القرآن[4]، قال ابن الجزري : (فالذي وصل إلينا متواتراً صحيحاً أو مقطوعاً به قراءة الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين ، هذا الذي تحرّر من أقوال العلماء)[5]، فالحق أن القراءة المتواترة هي من الأحرف ، وغير ذلك مردودة وكل قراءة لم يثبت مجيئها عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ففيها شك وريب ، والكتاب لا ريب فيه[6]، فالقراءات سنة متبعة ونقل محض ، تلقّاها الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) بوساطة الأمين جبريل (عليه السلام) ، والركن الأساسي في نقل القرآن الكريم هو التواتر ؛ والشرطان الآخران اللذان ذكرا (موافقة الرسم والعربية) هما ينضويان تحت شرط التواتر[7]، قال السيوطي تعليقاً على الشرطين الأخيرين : (وهذا مما لا يخفى ما فيه فان التواتر إذا ثبت ، لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من العربية والرسم ؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وجب قبوله والقطع بكونه قرآناً ، سواء وافق الرسم أم لا)[8]، وكذا ذكر الأفغاني في تحقيقه لكتاب (حجة القراءات)، لأبي زرعة أن الشرطين الأخيرين لم تأتِ إلا في وقت متأخر ، وأما تقسيم القراءات إلى متواترة ومشهورة ، وما صح سندها وخالف الرسم هي الشاذة والموضوعة، وما هي شبيهة بالمدرج ، فهذا التقسيم غير مرضٍ ، فأمر القراءات دائر بين أمرين مقبولة ومردودة ، فالمقبولة هي القراءة المتواترة التي أخذت من في رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

([1]) منجد المقرئين : 19.
([2]) ينظر : دليل الحيران على مورد الظمآن للمارغني : 43.
([3]) شرح طيبة النشر للنويري : 117/1.
([4]) ينظر : شرح طيبة النشر للنويري : 118/1.
([5]) منجد المقرئين : 24.
([6]) إشارة إلى قوله تعالى : **((ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ))** [البقرة : 2].
([7]) ينظر : القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري : 120.
([8]) الإتقان : 262/1.

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

قال أبو عمرو الداني : (وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الافشى في اللغة والاقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأمر ، والأصح في النقل والرواية ، إذا ثبت عندهم لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لان القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)[1]، وأما كثرة القراءات كثرة مذهلة فهذا في الحقيقة ناقوس خطر ، وهنا أتذكر كلمة قالها احد المفكرين مشافهة لا في مصدر ما مفادها أن من نشر القراءات في القرن العشرين فقد خدم المستشرقين ، وهي حقاً ، فقد تصل الكلمة الواحدة في المصحف تقرأ بعشرين وجهاً أو ثلاثين أو أكثر ، وهذا كلّهُ إسراف ، أما القول بان القراءات اجتهاد ، فهذا ردَّة على من أكثر من القراءات بغير ضابطة ، وإلا فالقراءات ثابتة ومنقولة بالتواتر ، ولا يسع المسلم إنكار شيء ثابت بالأدلة ، وإلا فقد ألغينا مصادرنا المثبتة لذلك ، يقول الابياري : (صحّ لنا أن هذه القراءات اجتهاد ، وان رسم المصحف وإهماله نقطاً وشكلاً جرَّ إلى شيء منها)[2]، وكلمة الابياري فيما يبدو من ثنايا كلامه قبل هذه العبارة لا يشمل كل قراءة ، وإنما هو حنق على من جعل القرآن عضيناً بكثرة ووفرة القراءة بلا رادع ، وليس الابياري بدعاً في ذلك ، فقد ذكر ابن قتيبة نحواً من ذلك[3]، أما القول بأن القراءات رخصة نظراً لكون العرب لا يستطيعون غير ما اعتادت عليه ألسنتهم، فهذا قول بعيد ؛ لان الرخصة لا تحلل ، وإنما تبيح ؛ فمن آكل لحم الخنزير ضرورة الهلاك ، أو شرب الحرام دفعاً للغص ، فيبقى الخمر والخنزير على حرمتها ، وهنا من قال بالرخصة فمن تعددت قراءته لا يقال له ما قرأته صحيح ومتعبد بتلاوته ، بل يقال له ما عجزت عنه هو القرآن ، وما قرأته ضرورة ، فالقول بالرخصة قول بلا تحقيق ، فمن عجز عن إخراج صوت الضاد الفصيحة يقال له : اقرأ لنفسك ، ولا تعلم ولا تؤم فانك لاحن ومعذور ، وما نقله السيد الخوئي في البيان عن الزركشي فقال : (وقال أيضاً (أي : الزركشي) والتحقيق إنها متواترة عن الأئمة السبعة ، أما تواترها من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ففيه نظر ، فإن إسنادهم بهذه القراءات السبع موجود وهي نقل الواحد عن الواحد)[4]، ويمكن الجواب عن ذلك ، أن السيد الخوئي نفسه نقل عن الزركشي قوله : (إن القراءات السبع متواترة عند الجمهور ، وقيل : بل هي مشهورة...، وقوله بعد ذلك (إنها متواترة عن الأئمة السبعة) فيها تداخل وتناقض ، ولعل الزركشي قصد قراءة حمزة ؛ لأنه بصدد الكلام عن إنكار المبرّد قراءة حمزة ، فقال عنه الزركشي (ولا عبرة بإنكار المبرِّد قراءة حمزة)[5]، والذي يظهر من قوله: (ففيه نظر : عن قراءة حمزة) أي : قراءة معينة ، وإلا فقد قال قبلُ بكون القراءات متواترة ، ولولا أن الزركشي يقول بتواتر القراءات لما أنكر على المبرد وهو علم من أعلام اللغة ، وقوله يشار إليه بالبنان. فتأمل.

المبحث الثاني

فوائد تعدد القراءات القرآنية بين الإثراء والغموض

الآن يمكن العودة إلى آثار اختلاف وتعدد القراءات ، والإعجاز والإثراء في هذا التعدد ، وان تعدد القراءات لا تجافي توحيد النص القرآني ، فتنوع القراءات فيه زيادة معنى كما سيتضح إن شاء

(1) جامع البيان في القراءات السبع : 860/2.
(2) تاريخ القرآن : 144.
(3) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 41.
(4) ينظر : البيان في تفسير القرآن : 160 ، وينظر : البرهان : 319/1.
(5) البرهان : 318/1.

الله تعالى ، فيمكن القول إن المعاني تتعدد بتعدد القراءات ، فالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أول قارئ للقرآن ، فقد كان يقرأ عليهم ويقرأونه بين بعضهم[1]، ، والاختلاف في القراءات يشبه إلى حد كبير ظاهرة تكرار القصص القرآني، فكل آية أو واقعة تبين معنى جديداً لم تبينه الآية أو الواقعة السابقة[2]، ثم انه لماذا هذه الحملة على القراءات ، وبعضهم يصفها بأنها تحريف للقرآن بالزيادة ، فما هي إلا كلمات وألفاظ قرئت بوجوه ، ولا يشمل جميع آيات القرآن ، ولكن كما قيل : (ما فيك يظهر على فيك) ، وما أروع ما قاله النيسابوري في (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) : (القراءات السبع متواترة يعني أن ثبوت التواتر بالنسبة إلى المتفق على قراءته من القرآن كثبوته بالنسبة إلى كل من المختلف في قراءته ، ولا مدخل للقارئ في ذلك إلا من حيث أن مباشرته لقراءته أكثر من مباشرته لغيرها حتى نسبت إليه ، وإنما قلنا إن القراءات متواترة ؛ لأنه لو لم تكن كذلك لكان بعض القرآن غير متواتر ك (ملك ومالك) ونحوهما؛ إذ لا سبيل إلى كون كليهما غير متواتر ؛ فان احدهما قرآن بالاتفاق ، وتخصيص احدهما بأنه متواتر دون الآخر تحكم باطل ؛ لاستوائهما في النقل ، فلا أولوية، فكلاهما متواتر)[3]، ، وهذا كلام ماتع فالذي يجوز القراءة (مالك وملك) فهو يسلم بتواتر القراءات وان لم يصرح بذلك ، وان رجح إحدى القراءتين وترك الأخرى فهذا ترجيح من غير مرجح وهو باطل، فمن فوائد تعدد القراءات :

الأولى:

الجمع بين حكمين مختلفين ، كقوله تعالى : **((فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاء فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىَ يَطْهُرْنَ))** [البقرة : 222] ، فلفظة (يطهرن) قرئت بتخفيف وتشديد الطاء في (يطهرن) ، فقد قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بشديد الطاء والهاء ، وقرأ الباقون بتخفيف الطاء وضم الهاء[4]، ، وهذا نابع من كون زيادة المبنى له اثر على المعنى ، فظاهرة زيادة المبنى لزيادة المعنى أمر مطرد، قال ابن جني: (الأصوات تابعة للمعاني ، فمتى قويت قويت ، ومتى ضعفت ضعفت ، ويكفيك من ذلك قولهم: قطع وقطّع ، وكسر وكسّر، زائدة في الصوت لزيادة في المعنى ، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه)[5]، وقال أيضاً : (فإذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به)[6] ، فدلت صيغة التشديد على وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض ؛ لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وأما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة ، ومجموع القراءتين يحكم بأمرين هما :

1. الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر ، وهو انقطاع الحيض.
2. وهو لا يقربها أيضاً حتى تغتسل بعد حصول النقاء ، فانظر ـ أدامك الله إلى هذا الإثراء.

الثانية:

(1) ينظر : اللهجات العربية في القراءات : د. عبده الراجحي : 79 - 80.
(2) تنظر : قصة سيدنا إبراهيم (عليه السلام) ، (هود : 69) والذاريات 24 - 26).
(3) غرائب القرآن ورغائب الفرقان : 23/1.
(4) ينظر : النشر : 26/1 ، وحجة القراءة لأبي زرعة : 135.
(5) المحتسب : 210/2.
(6) الخصائص : 271/3.

دفع توهم ما ليس مراداً ، وذلك نحو قوله تعالى : **((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ))** [الجمعة : 9] حيث قرئ : ((فامضوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ))[1] ، فالقراءة دفعت إيهام أن المراد بالسعي سرعة المشي ، فبينت القراءة الثانية أن المراد مجرد الذهاب ؛ لذا جاءت الرواية عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لتطابق الآية :((إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون واتوها تمشون وعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا))[2].

الثالثة:

ومن طرق الإثراء في القراءات القرآنية ، هو بيان لفظ مبهم ، نحو قوله تعالى : **((وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ))** [القارعة : 5] ، فقد قرئ (كالصوف المنفوش)[3] ، فبينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف ، ومن المعلوم أن العهن ورد في القرآن مرتين في القارعة آية (5) وفي المعارج آية (9) ، وزيدت لفظة: (المنفوش) في القارعة دون المعارج ، فالآية الكريمة بصدد بيان صورة من صور يوم القيامة ،فبينت الآية كيف أن هذه الجبال الراسخة تكون قطعاً متطايرة كالصوف ، ومن المعلوم أن الصوف للغنم كالشعر للمعز والوبر للإبل[4] ، فقراءة ، (كالصوف) تنطلق من مؤثرات البيئة الطبيعية ؛ لان الصوف من أوليات المواد المعروفة والمستعملة عند العرب ، وهو من نتاج حيواناتهم التي تعايشهم في بيئتهم ، أما العهن فهو المادة التي أجريت عليها الصنعة ، فأصبحت بألوان مختلفة ، تستخدم لتزيين الهودج ، فالمتعارف هو الصوف ، وهو محل التشبيه في الآية الكريمة ؛ لان طريقته متيسّرة ، فتتم عادة بالضرب بالعصا ، فيتطاير قطعاً صغيرة ، وهذه معروفة في العراق ؛ فتسمى بمهنة الندافة ، وهذا ما يعبر عنه بغموض من جهة الكيفية كتقديم لفظ على آخر نحو قوله تعالى : ((ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطؤوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء لو تزيلوا لعذبنا اللذين كفروا)) [الفتح : 25] ، وآية القارعة تتناسب مع صدر سورتها فهي من القرع ، وكذا الصوف نفشه بالقرع ، ليُنظر إلى الإعجاز والإثراء في القراءات واختيار المفردات التي لا يسد غيرها مسدّها.

الرابعة:

ومن تعدد القراءات المثري للمعنى ، أن الكلمة التي تقرأ على وجهين أو أكثر ، يكون لكل قراءة معنى مقبول ، يزيد المعنى ويثريه ، فمثلاً قوله تعالى : **((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا))** [الحجرات : 6] ، فقد قرئت (فتبينوا) بالباء والياء والنون[5]، وقرئت (فتثبتوا) بالثاء والثاء والباء والتاء[6]، ، وكلا القراءتين وحي من الله ـ عز وجل ـ ، فالقراءة رد على المستشرقين ك (جولد تسيهر) الزاعم أن القراءات ناشئة من خلو كلمات المصحف من النقط ،

(1) ينظر : النشر : 26/1.
(2) ينظر : صحيح البخاري : 7/2 ، وصحيح مسلم : 420/1 ، وينظر : صحيح الجامع الصغير وزيادته : 112/1، وينظر الكافي للكليني:417/3.
(3) ينظر : الإبانة عن معاني القراءات : 76 ، والنشر : 27/1.
(4) ينظر : لسان العرب : 199/9 مادة (صوف) ، وينظر :الدلالة الاجتماعية في القراءات القرآنية ، د. إسماعيل عباس حسين : 13.
(5) ينظر : النشر لابن الجزري : 251/2.
(6) ينظر : الإتحاف : 244.

فالاعجام موجود في القراءتين مع اختلافهما[1]، ؛ فقراءة (التبين) فيها معنى التفحص والتعقب الذي يذيعه الفاسق بين الناس ، والتبين هو طريق للتثبيت ، والتثبت هو ثمرة التبين[2]، ، والتثبت التقوية ، قال تعالى: ((ولولا أن ثبتناك)) [الإسراء : 74] ، والتقوية ناتجة من التثبت ؛ لان من تثبت من خبر فقد قوى[3] ، وقد ورد النهي أن يحدث المرء بكل ما سمع ؛ لأنه مظنة الضعف، وبالتالي يصير إشاعة ، قال تعالى : ((**إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا**...)) [النور :] ، ومن تبين فقد تثبت ، ومن تثبت فقد تبين ، فالقراءتان تأخذ أحداهما بحجزة الأخرى[4]، وإنما أفردت هذه النقطة عن سابقتها وان كانت بيان لفظ بآخر؛ لان في اللفظة السابقة كان ثمة غموض ظاهري يعتري اللفظة ، فجاءت القراءة الأخرى فأزالت وأثرت ، وأما في هذه النقطة فالمفردتان مرادتان ، فالتبين والتثبت لابد منهما لمتابعة خبر الفاسق ، في حين أن الصوف كالعهن ، وذلك نحو قراءة (ملك) و(مالك) فالله عز وجل موصوف بالمالكية والملكية ، فقراءة (ملك) انه الحاكم فلا يوجد من ينازعه أو حتى من يدعي الملك ، ومن قراءة (مالك) انه تعالى مع ملكه عليهم فانه يملك التصرف بهم والتسلط عليهم ، فان قيل : هل يوجد ملك وهو لا يملك ؟

الجواب : نعم يوجد ذلك خلافاً للطبري[5]؛ فإن بعض ملوك الدنيا لهم الاسم الشرفي دون التصرف والحكم كملوك بريطانيا وغيرها ، وكما هو أيضاً ملوك العباسيين إبان ضعفهم كما قال فيهم احد الشعراء :

خليفة في ققص بين وصيف وبغا

يقول ما قالا له كما تقول الببغا[6]

ف (المالك) يفيد مملوكاً ، و(الملك) لا يفيد ذلك ، ولكنه يفيد الأمر وسعة المقدرة، وكلا اللفظين أوسع من الآخر في شيء ، وما أحسن ما قاله علم الدين السخاوي : (وأما من اخذ يفضل بين القراءتين فقال : (المالك اعم من الملك ؛ لأنه يضاف إلى كل متملك من الدواب والثياب وغيرها ، بخلاف الملك فغلط ؛ لان القراءتين صحيحتان ، وليس هذا الاحتجاج بصحيح ؛ لان الله تعالى قد وصف نفسه بالمالك والملك ، فما وجه هذا الترجيح؟ ، وليس لأحد أن يقول هذا ، ولا أن يقول أيضاً ملك أولى من ملاك ويحتج بان كل ملك مالك وليس كل مالك ملكاً ، وان الملك من نفذ أمره واتسعت قدرته ، والمالك ليس إلا الحائز للشيء فالوصف بالملك أولى ، هذا كله غلط ، والكل جائز وهذا الاحتجاج أيضاً واهٍ في نفسه من جهة أن ذلك إنما يكون لبني ادم ، فأما الخالق ـ تعالى ـ فهو الملك والمالك ، فوصفه بالمالك لا يخرجه عن الملك ، وملك معدول عن مالك للمبالغة)[7] ، وهذا أيضاً في قوله تعالى **((مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)))** عند عاصم والكسائي ، و(ملك) عند الباقين ، ودلالة (مالك) انه

([1]) ينظر : حقائق الإسلام : 48.

([2]) وردت (فتبينوا في ثلاثة مواضع في القرآن سورة النساء آية (94) مرتين ، وفي الحجرات آية (6) ، وهذه الثلاثة قرئت (فتثبتوا) عند حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون (فتبينوا)). ينظر : النشر : 251/2 ، والحجة : 173/3.

([3]) ينظر : المفردات للراغب : 171.

([4]) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب : 26/1 - 27 والكشاف:552/1.

([5]) قال الطبري : (لا ملك إلا وهو مالك ، وقد يكون المالك لا ملكاً)، تفسير الطبري : 150/1.

([6]) ينظر : الوافي بالوفيات للصفدي : 110/10.

([7]) فتح الوصيد في شرح القصيد لعم الدين السخاوي :216/2 - 217 ، وينظر : الكشف لمكي بن أبي طالب: 26/1 وما بعدها.

مختص بالملك ، نحو قوله تعالى : **((قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ))** [آل عمران : 26] ولم يقل : (ملك) ، و(مالك) اسم فاعل عامل ، فهو يجمع لفظ الاسم ومعنى الفعل ، فينصب كما ينصب الفعل ، ومالك امدح من (ملك) واعم ، يقال : مالك الجن والطير والدواب ، وغير ذلك من الدلالات ، وقراءة (ملك) إنها تجمع معنى (مالك) ، في حين (مالك) لا يجمع معنى (ملك) ؛ لان (مالك يوم الدين) معناه : مالك ذلك اليوم بعينه ، و(ملك يوم الدين) هو ملك ذلك اليوم بما فيه ، فهو اعم ، إلى غير ذلك من الدلالات[1].

وهذا العلم ، أي : علم توجيه القراءات ، هو فن جليل ، تعرف به جلالة المعاني وجزالتها ، وقد اعتنى الأئمة به ، وفائدة توجيه القراءات أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجحاً إلا انه ينبغي التنبيه على شيء وهو انه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يسقط الأخرى ، وهذا غير مرضٍ ؛ لان كلتيهما متواترة[2]، وقد أحسن أبو جعفر النحاس حين مر بقوله تعالى : ((فك رقبة)) [البلد : 11] ، هل تقرأ بالمصدرية (فكُ) أو بالفعلية (فكَ) فقال : والديانة تحظر الطعن على القراءة التي تقرأ بها الجماعة)[3].

وهذا يدل على أن التنوع والاختلاف في القراءات هو اختلاف تنوع وإثراء لا تضاد وامتراء.

المبحث الثالث

اثر اختلاف القراءات القرآنية على الدلالة الافرادية والتركيبية

فمن تنوع القراءات وإثراءه على الجانب النحوي والصرفي ، ولذلك عدة صور :

من المعلوم أن جميع النحاة يرون أن حركات الإعراب تدل على المعاني المختلفة ، التي تصور الأمر من فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك عدا قطرب (محمد بن المستنير (ت 206ه) ، ومن المسلم به أن الحركات أيضاً وهي الأصوات القصيرة لها معنى ،فقد تشترك صيغتان أو أكثر للدلالة على معنى من المعاني الوظيفية ،ويصح التعبير بأحدها عن هذا المعنى لغةً[4] ، والمقصود بالثنائية هنا أن اللفظة تعتورها عدة صور من ناحية البناء الصرفي أو الصناعة النحوية ، من ذلك :

قوله تعالى : **((وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاء تَنبُتُ بِالدُّهْنِ))** [المؤمنون : 20] ، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو الحضرمي (تُنبت) بضم التاء ، وكسر الباء ، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر (تنبت) بفتح التاء وضم الباء[5] ، فحجة من ضمّ التاء انه جعله رباعياً من (انبت ـ ينبت) ، فتكون الباء في حجة من ضمّ التاء انه جعله رباعياً من (انبت ـ ينبت) ، فتكون الباء في (بالدهن) صلة ؛ لان الفعل الرباعي يتعدى بغير حرف ، فكأنما قال تنبت الدّهن ، ووظيفة الباء هنا ملازمة الإنبات للدهن ، أي : الباء للمصاحبة ، فالباء تكثر في كلامهم زائدة كقول حاتم الطائي :

([1]) ينظر : حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين : 48 ـ 49.
([2]) ينظر : البرهان للزركشي : 339/1.
([3]) إعراب القرآن : 143/5.
([4]) ينظر : الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ، د. عبد الحميد الهنداوي : 79.
([5]) ينظر : النشر : 328/2 ، الحجة : 291/5 ـ 292 ، حجة القراءات لأبي زرعة : 485.

اخو الحرب إن عضت به الحرب عضها وان شمرت عن ساقها الحرب شمرا[1]

كما في قوله تعالى : **((اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ...))** [لعلق : 1] ، و(اقرأ) يتعدى بنفسه، ودلالة الباء على ملازمة القراءة ، فهنا الفعل على هذه القراءة نصب مفعولاً وهو (الدهن)[2]، ، قال ابن سيده : ((أما (تنبت) فذهب كثير من الناس إلى أن معناه تنبت الدهن ، أيْ شجر الدّهن ، اوجب الدهن ، وأن الباء فيه زائدة))[3] ، أي : مزيدة في المفعول ، كقوله تعالى : **((وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ))** [البقرة : 195] ، وكقول الراعي النميري:

..... **سودُ المحاجر لا يقرأن بالسور**[4]

وحجة من قرأ (تنبت) بفتح التاء ، أنّه جعلهُ فعلاً ثلاثياً من (نبت) فتكون الباء في (الدهن) للتعدية على حد قوله تعالى : (ذهب الله بسمعهم) البقرة: ؛ لان الفعل غير متعد إذا كان لازماً[5]، وقيل : بل (نبت) و(أنبت) بمعنى واحد ، قاله الفرّاء ، وانشد قول زهير :

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطيناً لهـم حتى إذا أنبت البقلُ[6]

انظر إلى هذا الإثراء المعنوي الصرفي في القراءتين ، فقد ورد في الكتاب العزيز أن (أنبت) بمعنى (نبت) كقوله تعالى : **((فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا))** [البقرة : 61] ، وهذا يدخل أيضاً في معاني (فعل) و(أفعل) ، فالتحول الصيغي من (فعل) إلى (أفعل) أما أن يكون للتعدية ، أي : جعل ما كان فاعلا مفعولاً، نحو (أذهبت زيداً) أي : جعلت زيداً يذهب[7]، قال ابن دُرستويه : (اعلموا أن أصل (أفعلت) ، إنما هو من (فعلت) ؛ لان الهمزة التي في (أفعلت) زائدة على (فعلت) ، وهي تزاد قبله لتعدية الفعل إلى ما لم يكن يتعدى إليه قبل الزيادة ، فتنقل الفعل من فاعله إلى مفعوله ، فتجعله فاعلاً)[8] ، فتكون (أفعلت) مختلفة عن (فعلت) ، وأشار سيبويه إلى أنّ (أفعلت) تأتي للتعدية ، فهي مفترقة عن (فعلت)[9] ، وذكر أيضاً أن (فعلت) و(أفعلت) قد تأتي لا للتعدية ، بل للاختلاف في المعنى ، نحو : طلعتُ أي: بدوتُ ، وأطلعتُ : بمعنى : هجمت عليهم ، فالفعلان لازمان والدلالتان مختلفتان[10]، وذكر ذلك أيضاً ابن دريد في نحو : قسط الرجل - إذا جار ، واقسط إذا عدل ، ومنه قوله تعالى : **((وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً))** [الجن : 15] ، وقوله تعالى : **((إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ))** [الحجرات : 9] ، [الممتحنة : 8][11].

([1]) ينظر : ديوانه :269 ، وينظر : باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن للغزنوي : 975/2.
([2]) ينظر : معاني القراءات للأزهري : 189/2 ، وينظر : الدر المصون : 32/8.
([3]) المحكم والمحيط الأعظم : 504/9.
([4]) ينظر : ديوانه : 122.
([5]) ينظر : الدر المصون 184/1.
([6]) ينظر : ديوان زهير : 86 ، ومعنى قطيناً: أهل الرجل وحشمه ، ويطلق على الساكن، من قطن بالمكان. ينظر : حاشية محقق ديون زهير : 86.
([7]) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : 186 - 88.
([8]) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه : 121.
([9]) ينظر : الكتاب (باب افتراق فعلت وأفعلت) : 55/4.
([10]) ينظر : الكتاب (باب افتراق فعلت وأفعلت) : 56/4.
([11]) ينظر : جمهرة اللغة : 1265/3 ، وينظر الفصيح لثعلب : 274.

ومما يدخل في هذا النطاق قوله تعالى : ((لقد علمت ما انزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر)) [الإسراء : 102] فقد ورد في (علمت) فتح وضم التاء، وفيها معنيان مثريان ولا يختلفان ؛ لان فرعون قال لموسى ـ عليه السلام ـ : (إن آياتك التي جئت بها سحر) فرد عليه (ولقد علمتُ إنها ما هي سحراً ، ولكنها بصائر) ، وقال مرة أخرى : (لقد علمت أنت أيضاً ما هي سحراً ، وما هي إلا بصائر) ، فقد قرأ الكسائي وحده (لقد علمتُ بالضم) ، وقرأ الباقون (لقد علمتَ) بالفتح[1] ، فانظر إلى هذا الإثراء، فقد ذكر ابن خالويه بعد نقله القراءتين مبيناً سبب وقوع الاختلاف في آية واحدة ؟ فالجواب في ذلك : أن الاختلاف في القرآن على ضربين : اختلاف تغاير وليس ذلك الكلام بحمد الله موجوداً في القرآن[2]، واختلاف تنوع وهو الإثراء، وهو المقصود هنا.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ((إن المصدقين والمصدقات اقرضوا الله قرضاً حسنا)) [الحديد : 18] فقد قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر بتخفيف الصاد أي : من التصديق ، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم بتشديد الصاد أي : من الصدقة[3]، وكلاهما يجتمعان للمؤمن ، فالمؤمن يصدق قال تعالى في وصف المؤمنين : ((**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**)) [البقرة : 3] وهو أيضا متصدق قال تعالى : ((**وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ**)) [الأحزاب: 35][4] ، ومنه أيضا قوله تعالى: ((**بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ**)) [البقرة: 10]، فقد قرئت بفتح الياء وسكون الكاف وكسر الذال ، وقرئت بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال[5].

فانظر إلى اختلاف المعاني وإثرائها في القراءات ، ومن أمثلة الثنائية النحوية في القراءات أيضاً :

قوله تعالى في قصة لوط (على نبينا وآله وعليه الصلاة والسلام) : ((**وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ...**)) [هود : 81] ، [الحجر : 65].

فقوله تعالى : ((إلا امرأتك)) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من احد ؛ لأنه نهي ، والنهي نفي ، والبدل في النفي وجه الكلام ، فامرأة لوط (عليه السلام) خرجت معهم ، ثم التفتت إلى المدنية ، فحنت إلى قومها ، فرجعت إليهم ، فعلى هذه القراءة : انه نهاهم عن الالتفات ، فامتثلوا ولم تمتثل امرأته للنهي ، فالتفتت ، وهل الاستثناء في الآية منقطع أو متصل ، فيمكن أن تتأمل عظمة وبراعته وإثراء القراءات القرآنية ، فمن قرأ (امرأتك) بالرفع ، ففيه وجهان :

الأول:

انه على البدل من (أحد)[6] ، وهو أحسن من النصب ؛ لان الكلام غير موجب ، فيكون تفسير الآية : أن لوطاً (عليه السلام) خرج من المدينة ، ومعه امرأته ، ولم يلتفت منهم احد كما أمرهم

(1) ينظر : النشر لابن الجزري : 51/1، وينظر :إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه : 383/1 ، و : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (باب ما ادعي على القرآن من اللحن) : 36 وما بعدها.
(2) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه : 383/1.
(3) ينظر : النشر :2/ 384 ،الإتحاف:534.
(4) ينظر : الحجة لأبي علي الفارسي : 274/6 ، وينظر : القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ، للشيخ عبد الفتاح القاضي : 16.
(5) ينظر : الإتحاف : 170،المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة د. محمد سالم محيسن : 129/1.
(6) ينظر : الدر المصون : 365/6 ، التبيان للطوسي : 41/6.

الرسل إلا امرأة لوط ؛ فإنها بحكم علاقتها بقوم لوط وتأثرها على مصيرهم ، وقفت لحظة ، ونظرت إلى الوراء[1] ، وهذا الوجه جعله كثيرٌ من العلماء انسب ؛ لأنه إذا استثني من منفي ، فالأوجه البدلية ، كقولك : ما جاءني احد إلا زيد[2] ، فرفع (امرأتك) يستدعي أن لوطاً (عليه السلام) كان مأموراً بالإسراء بها ، والاستثناء من منفي ، فيمكن رفع (احد) والتعبير بالالتفات دون اللفت: وهو تحويل الوجه عن أصل وضعه الطبيعي إلى وضع آخر[3] ، قال المصطفوي : (الالتفات : افتعال ويدل على اختيار اللفت والميل والتوجه غالى ما وراء المسير ، وفي هذا إشارة إلى التصميم والإرادة القاطعة والنية الجازمة والانقطاع عما دون الله والتسليم الصرف لأمره والرضاء بقضائه وحكمه حتى لا يشمله ما يصيب القوم من العذاب ، وفي التعبير بالالتفات دون اللفت إشارة إلى شدة النهي بمعنى أن اللازم هو ترك الاختيار ، وهو مرتبة قبل العمل واللفت ، وفي هذا دلالة على الانزجار الكامل عن القوم وعملهم)[4] ، فإن قيل : قراءة الرفع توجب أنها مأمورة بالالتفاف ؛ لان من قال : لا يقم منكم احدٌ إلا زيدٌ ، كان ذلك أمراً لزيد بالقيام ؟

أجاب أبو بكر الانباري : (معنى (إلا) ها هنا الاستثناء المنقطع على معنى لا يلتفت منكم احدٌ ، لكن امرأتك تلتفت ، فيصيبها ما أصابهم ، وإذا أن هذا الاستثناء منقطع، كان التفاتها معصية)[5] ، فاتضح أن وجه الرفع هو الإبدال من (أحد) ، فإن قيل : إلا يؤدي ذلك إلى خلل في المعنى ؛ إذ يصير فتكون المرأة مأمورة بالالتفات ؟ والجواب عن ذلك : أن هذا الإشكال استشكله أبو عبيد ؛ إذ استظهر أن المرأة إذا أبدلت من احد ، وجزم (يلتفت) على النهي ، كان المعنى أن المرأة أبيح لها الالتفات ، وذلك لا يجوز ، ولا يجوز البدل إلا برفع (يلتفت) ، وتكون (لا) للنفي ، ولم يقرأ به أحدٌ[6] ، فقال النحاس : (الرفع على البدل له معنى صحيح ، أيْ : لا يلتفت أيْ : على الإخبار منكم احدٌ إلاّ امرأتك ، فإنها تلتفت ، وتهلك)[7] ، وذكر ذلك القنوجي في فتح البيان[8] ، وبنحو ما قاله النحاس ذكر المبرد ومفاد كلامه : أن المراد بالنهي المخاطب ، ولفظه لغيره ، كما تقول لغلامك : لا يخرجْ فلان ، فلفظ النهي لفلان ، والمراد به المخاطب ، ومعناه لا تدعه يخرج ، فكذلك معنى النهي هنا ، وكذا مثله : لا يقم احد إلا زيدٌ ، فمعناه : انههم عن القيام إلا زيداً ، ومعناه أيضاً مُر زيداً بالقيام[9] ، وقد ارتضى كلام المبرد ابن عطية[10] ، واعتراض أبي عبيد المتقدم انه لم يرد أن (امرأته) إذا كانت مرفوعة محل إشكال ، وإذا نصبت زاد الإشكال ، بل الإشكال قائم على حالتي الرفع والنصب كما ذكر ذلك السمين الحلبي فقال : (فان أبا عبيد لم يردّ الرفع لخصوص كونه رفعاً ، بل لفساد المعنى ، وفساد المعنى دائر مع الاستثناء من (أحد))[11] ، وأعرب ابن الناظم

(1) ينظر : تفسير الأمثل : 135/6 - 136.
(2) ينظر : تفسير ابن عطية : 196/3.
(3) ينظر : لسان العرب مادة (لفت) : 84/2 - 85 ، وتاج العروس : 78/5.
(4) التحقيق : 234/10 - 235.
(5) البيان في إعراب القرآن للانباري : 26/2 ، وينظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة : 295.
(6) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات لأبي طالب القيسي : 536/1 ، وينظر : جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ، احمد بن فارس السَّلُّوم : 278.
(7) إعراب القرآن للنحاس : 179/2.
(8) ينظر : فتح البيان في مقاصد القرآن : 223/6.
(9) ينظر : البيان في غريب القرآن : 26/2 ، وإعراب القرآن للنحاس : 179/2.
(10) ينظر : تفسير ابن عطية : 196/3.
(11) الدر المصون : 366/6.

(امرأتك) مبتدأ ، وجملة : (إنهُ مصيبها ... خبره) والاستثناء منقطع فـ (إلا) : بمعنى لكن ، والمستثنى منه منقطع وهو (أهلك) ، قال : (وهو أولى من أن يستثنى المنصوب من (أهلك) والمرفوع من (أحد))[1] وجعل ابن الناظم الآية على هذا النسق ؛ لتتفق القراءتان في الاستثناء من شيء واحد ، وكذا قال ابن مالك ؛ إذ جعل (امرأته) مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، ولا يصح أن تجعل (امرأتك) بدلا من (احد) ؛ لأنها لم تسر معه فيتضمنها ضمير المخاطبين ...[2].

الوجه الثاني في تعليل سبب الرفع في (امرأتك) أن الاستثناء منقطع فتصير حالة الرفع والنصب سواء ، فهو لم يقصد إخراجها من المأمور بالإسراء معهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، كما ذكر ابن الناظم ، ويؤيد هذا المعنى أن مثل هذه الآية الكريمة مذكورة في سورة (الحجر) وليس فيها استثناء البتة ، قال تعالى : **((فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ))** [الحجر : 65] ، ويصير ذكر (امرأته) تبعاً لا مقصوداً[3] ، وهذا التوجيه مخدوش ؛ فإذا كانت لم يقصد إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، وكان الاستثناء منقطعاً لم يتوجه له العامل ، فالاستثناء المنقطع يجب فيه النصب عند جمهور العرب ، وعند بني تميم جواز إتباع المنقطع[4] ، قال ابن مالك :

..... وانصب ما انقطــع وعن تميم فيه إبدال وقع[5]

وأما توجيه النصب في (امرأته) ففيه ثلاثة أوجه :

الأول : انه مستثنى من (اهلك) ، وهو كلام موجب ، فيجب النصب وأشكل على ذلك انه لم يسر بها ، ولكن الفرض انه سرى بها ، بدليل أنها التفتت ، ولو لم تكن معهم ، لما حَسُن الإخبار عنها بالالتفات ، فالالتفات يدل على كونها سرت معهم قطعاً ، ويمكن الجواب عن ذلك ، انه لم يسر بها ، ولكن لمّا سرى هو وابنتاه تبعتهم ، فالتفتت ، وردَّ ابن هشام قول الزمخشري ؛ لأنه يستلزم تناقض القراءتين ؛ لان المرأة تكون مسرياً بها على قراءة الرفع ، وغير مسري بها على النصب[6] ، هذا حاصل إشكال ابن هشام ؛ ثم ذكر أن هذا الإشكال فيه نظر ، وذلك لان إخراجها من جملة النهي ، لا يدل على أنها مسرى بها ، بل على أنها معهم ، وقد روي أنها تبعتهم ، وأنها التفتت ، فرأت العذاب فصاحت ، فأصابها حجر فقتلها[7] ، ويمكن دفع هذا التناقض المدعى بما ذكره الرضي بأنه وان كان الإسراء مطلقاً في الظاهر إلا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات ؛إذ المراد أسر بأهلك إسراءً لا التفات فيه إلا امرأتك ، فإنها تسري بها إسراءً مع الالتفات فاستثنِ على هذا إن شئت من (أسر) أو من (لا يلتفت) ولا تناقض ،وهذا كما تقول :امشِ ولا تتبختر ، أي :امشِ مشياً لا تبختر فيه[8].

([1]) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : 213.
([2]) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح : 94 - 95.
([3]) ينظر : الدر المصون : 367/6 ، وينظر : درّة التنزيل وغرّة التأويل للاسكافي : 770/2 - 771.
([4]) ينظر : البحر المحيط : 190/6.
([5]) ينظر : متن ألفية ابن مالك: البيت رقم (317) : 21.
([6]) ينظر : مغني اللبيب : 291/6.
([7]) المصدر نفسه : 291/6 - 292 ، وينظر : الدر المصون : 368/6.
([8]) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 99/2.

الثاني: في نصب (امرأتك) ، انه مستثنى من (احد) وان كان الأحسن الرفع إلا انه جاء كقراءة ابن عامر : ((**مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**)) [النساء : 66] في قراءة من نصب (قليل) مع تقدم النفي الصريح[1] ، وأما من رفع (قليل) فانه اجري النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء ؛ لان الكلام يتم دون المستثنى ، كما تقول : ما جاءني احدٌ ، فيتم الكلام ، ثم تستثني إذا شئت[2].

الثالث: في توجيه النصب ، فقد أعربت (امرأتك) انه مستثنى منقطع[3] ، والاستثناء المنقطع يجب نصبه.

وبعد استعراض هذه الأقوال في توجيه النصب والرفع في الآية الكريمة ، يمكن للقاري أن يقف على وجوه الإعجاز والإثراء النحوي في القراءات القرآنية الثابتة في الآية الكريمة، وبعد ذلك يمكن ذكر إشكال وجوابه ، ذكره الزمخشري فقال : (وفي إخراجها (أي : امرأة لوط (عليه السلام) مع أهله روايتان ، رُوي انه أخرجها معهم ، وأمر أن لا يلتفت منهم احدٌ إلا هي ، فلما سمعت هدَّة العذاب التفتت ، وقالت : يا قوماه ، فأدركها حجر فقتلها ، وروي انه لما أمر أن يخلفها مع قومها ، فإن هواها إليهم ، فلم يسر بها ، واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين)[4] ، هذا ما ذكره الزمخشري ،وإشكاله أن اختلاف القراءة لا ينطلق من اختلاف الرواية أبداً ، ما دامت القراءة متواترة وثابتة بالسند، وكما تقدم من أن القراءتين الثابتتين لا يجوز حملهما على ما يوجب بطلان احدهما؛ لذا جعل قوله تعالى : ((إلا امرأتك ...)) مثل قوله تعالى : ((ما فعلوه إلا قليل منهم)) بالرفع والنصب[5] ، وأما قوله المتقدم : (اختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين) فهذا يمكن نقضه ، بأنه إذا أبدل (امرأتك) من الأهل ، فيكون لوط (عليه السلام) غير مأمور بالإسراء بها ، ويمكن أنها خرجت بنفسها لما شعرت بقرب حلول العذاب على قومها ، ولا يقال اختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين ، بل يقال : اختلاف القراءتين جالب وسبب لاختلاف الروايتين ، كما يقال : السلاح للغزو ، أي : أداة وصالح للغزو ، ولا يمنع أن يكون صالحاً لغيره كالحماية ونحو ذلك ، فالقراءتان تطابقتا مع الروايتين اللتين نُقلتا ، لا أن القراءتين تدوران مع اختلاف الروايتين[6] ، لذا عبر صاحب البحر عن إشكال الزمخشري بقوله : (وهذا وهم فاحش ؛ إذ بناء القراءتين على اختلاف الروايتين ... وهذا تكاذب في الأخبار يستحيل أن تكون القراءتان وهما من كلام الله تترتبان على التكاذب)[7].

وأجاب بعضهم وأحسن أن الذي يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع ، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، ولكن استؤنف الإخبار عنها ، فالمعنى لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا ، ومما يؤيد هذا المعنى، أن الآية جاءت في سورة الحجر والقصة هي القصة ، ولكن بدون استثناء المرأة ، فقال تعالى : ((**فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ**)) [الحجر : 65] ، فوجود المرأة في سورة (

(1) ينظر : الدر المصون : 368/6.
(2) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : 392/1.
(3) ينظر : الدر المصون : 368/6.
(4) الكشاف : 416/2.
(5) ينظر : تفسير الالوسي : 306/6.
(6) ينظر : تفسير الالوسي : 306/6.
(7) البحر المحيط : 190/6.

هود) كلا وجود؛ لأنها مع الهالكين[1] ، فإن قيل : آية الحجر فيها ذكر الأهل ، كما في سورة (هود) والمرأة من الأهل ، فهي مرادة في الآيتين ، فلا يكون الاستثناء منقطعاً ؟

والجواب عن ذلك كالجواب في قصة ابن نوح في قوله تعالى : **((إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ))** [هود : 46] ، فهنا المرأة ليست على دين زوجها فلا تكون مستثناة من الأهل ، ولا يصدق عليها أنها أهل ، فكأن الآية قالت : فاسر بأهلك المؤمنين ، وهي ليست مؤمنة، فخارجة تخصصاً لا تخصيصاً ، كما قال تعالى : **((ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَاِمْرَأَةَ لُوطٍ))** [التحريم : 10].

فإن قيل : إذا كان الاستثناء منقطعاً ، فيجب نصب (امرأتك) ؟

فالجواب أن النصب لغة أهل الحجاز ، والرفع لبني تميم ، والرفع والنصب عربيان ، والقرآن حجة وشاهد في استقاء القواعد النحوية ، فما ورد فيه من القراءات المتواترة ، يجب التسليم له ، وهذا أحسن ممن يؤتى بشاهد لمجهول ، وتأتي القواعد مبتناة عليه ومبررة له ، وما أحسن ما قاله الدكتور صبحي الصالح : (نجعل القرآن حكماً على قواعد اللغة والنحو ، ولا نجعل تلك القواعد حكماً على القرآن ، فما استمد النحاة قواعدهم إلا من القرآن بالدرجة الأولى ...)[2].

ونظير هذه الآية الكريمة وكثرة الاعاريب فيها قوله تعالى : (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) [النمل : 65] ، برفع لفظ الجلالة (الله) ، ويجوز النصب في لفظ الجلالة عربيةً، وليس هناك احد قرأ به ، قال الزجاج : (فمن رفع في قوله (الله) فعلى البدل المعنى لا يعلم احد الغيب إلا الله أي : لا يعلم الغيب إلا الله ، ومن نصب فعلى معنى لا يعلم احد الغيب إلا الله ، أي : استثني الله عز وجل فانه يعلم الغيب)[3].

ومن أمثلة تنوع القراءات المتواترة مع تنوع دلالتها التي تتعدد فيها دلالة اللفظة نحوياً تبعاً لتعدد القراءة قوله تعالى : **((لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ))** [البقرة : 177] ، فقد قرأ (حفص وحمزة) (البرَّ : بنصبها)، على انه خبر، و(أن تولوا وجوهكم في تأويل مصدر اسم (ليس) مؤخراً ، والمعنى ليس تولية وجوهكم قبل المشرق والمغرب البرَّ[4] ووجه قراءة النصب أن (ليس) من أخوات (كان) يقع بعدها المعرفتان فتجعل أيها شئت الاسم والآخر الخبر ، فلما وقع بعد (ليس) (البرَّ) وهو معرفة ، و(أن تولوا) معرفة ؛ لأنه مصدر بمعنى التولية؛ لذا جعل (البر) الخبر فنصب ، وجعل (أن تولوا) الاسم فقد رفعه ، وكان المصدر أولى بأن يكون اسماً ؛ لأنه لا ينكر ، و(البر) قد يتنكر ، و (أن) والفعل أقوى في التعريف ، وأيضاً فإنّ (أنْ) وصلتها تشبه المضمر ؛ لأنها لا توصف ، كما لا يوصف المضمر ، ومن الأصول انه إذا اجتمع مع (ليس) وأخواتها مضمر ومظهر ، فالمضمر هو الاسم ؛ لأنه اعرف ، فلما كانت (أنْ) وصلتها كالمضمر ، كانت أولى أن تكون هي اسم (ليس) ويتقوى ذلك بكون (أنْ) وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمر ؛ لان معناها (توليتكم) والمضاف إلى المضمر اعرف مما فيه الألف واللام ،

([1]) المصدر نفسه.
([2]) مباحث في علوم القرآن : 163.
([3]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 127/4 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 149/3 ، الإعراب والمعنى في القرآن الكريم : د. محمد احمد خضير : 78 وما بعدها.
([4]) ينظر : النشر في القراءات العشر : 226/2 ، والحجة لأبي علي الفارسي : 269/2.

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

والأعرف أولى أن يكون هو الاسم لـ (كان) وأخواتها ؛ لأنه هو المخبر عنه ، ولا يخبر إلا عن الأعرف ، دون الانكر ، ومسلّم أن النكرات لا يخبر عنها ، وأيضاً فإن (البرَّ) تعريفهُ ضعيف ؛ لأنه يدل على الجنس ، ليس يدلّ على شخص بعينه ، وتعريف الجنس ضعيف ؛ لأنه كالنكرة ، فصار (أنْ) والفعل أقوى من (البر) في التعريف بكثير ، فوجب أن يكون الأعرف هو الاسم، وهو (أن) وما بعدها ووجب نصب (البر) على الخبرية[1].

وهذا التقديم (تقديم خبر (ليس) على اسمها) جائز وذلك فيما لم يجب تقديمه على الاسم ، أو يجب تأخيره عنه ، قال ابن مالك :

وفي جميعها توسط الخبر أجز[2]

قال السموؤل :

سلّي إن جهلت الناس عنّا وعنهـــم

فليس سواءً عالـــــم وجهول[3]

أما منع ابن درستويه من توسط خبر (ليس) فهو محجوج بالسماع[4].

ومن قرأ (البرُّ) بالرفع ؛ فانه جعل (البر) اسماً لـ (ليس) ؛ لانَّ (ليس) واسمها بمنزلة الفعل والفاعل ، ورتبة الفاعل التأخير عن فعله ، ولو نصب (البر) لكان الكلام على غير رتبته[5] ، فمراعاةً للنظم جعل (البر) اسما لها ، فانظر إلى الإثراء المعنوي النحوي في القراءتين ، في حين أن في قوله تعالى : **((وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوْاْ الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا))** [البقرة : 189] لم يَرد إلا وجه واحد ، وهو رفع (البر) على انه اسم (ليس) ليس غيرُ ؟

والجواب عن ذلك ، أن السبب جعل (البر) اسماً ، و (إن) ومدخولها خبراً هو دخول الباء ، والباء لا تدخل إلا في خبر (ما)[6] و(ليس) النافيتين كثيراً ؛ الم تسمع ابن مالك يقول :

وبعد ما وليس جرَّ البا الخبر

وبعد لا ونفي كـــان قد يجر[7]

(1) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : 280/1 - 281 ، وإتحاف فضلاء البشر : 199.
(2) ينظر : متن ألفية ابن مالك (البيت : 148) : 10.
(3) ينظر : ديوان السموؤل المطبوع مع ديوان عروة ابن الورد : 98.
(4) ينظر قوله في : شرح المفصل نقلا عن كتاب الإرشاد لابن درستويه : 370/4.
(5) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : 281/1 ، والنشر : 226/2.
(6) ينظر : النشر : 226/2.
(7) ينظر: متن ألفية ابن مالك (البيت:161) : 11.

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

قال أبوعلي في كلامه عن القراءتين : (كلا المذهبين حسن ؛ لان كل واحد من الاسمين اسم (ليس) وخبرها معرفة ، فإذا اجتمعا في التعريف تكافئا في كون احدهما اسماً ، والخبر خبراً كم تتكافأ النكرتان)[1].

وأحياناً تتعدد القراءات تبعاً لتعدد اللغات أو ما يعبر عنه باللهجات ، واللغة كانت تطلق سابقاً ويراد بها لهجة كما تسمى عندنا اليوم ، فيقولون لغة قريش ، لغة تميم ، ... ويعنون لهجة[2] ، من ذلك التعدد قوله تعالى : **((إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ...))** [البقرة : 271] ، **((إِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ...))** [النساء : 58] ، فقرأ ابن كثير وحفص وورش عن نافع بكسر النون والعين ((فنِعِمّا)) ، وهي لغة هذيل[3].

قال الزجاج عن هذه القراءة : (فأما ما قرأناه من حرف عاصم ورواية أبي عمرو (فنِعِمّا هي) بكسر النون والعين ، فهذه جيد بالغٌ ؛ لان ها هنا كسر العين والعين)[4] ، فعلى هذه القراءة لما كان حرف الحلق محركاً ، فيجوز أن يتبعه ما قبله في الحركة ، نحو (شَهِدَ ـ شِهِدَ) (لَعِبَ ـ لِعِبَ) بفتح الفاء وكسرها[5] ، وان لفظة (نعم) أصلها (نَعِمَ) ، ففعل بها ما تقدّم ، وهذا ما يطلق عليه المناسبة والانسجام ، قال ابن جني : (ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو شعير ، وبعير ، ورغيف)[6] ، قال أبو علي : (فجاء بالكلمة على أصلها ، وكل حسن)[7].

قال سيبويه : (أمّا قول بعضهم في القراءة : فنعما ، فحرّك العين ، فليس على لغة من قال : نعم ما ، فاسكن العين، ولكن على لغة من قال نعم، فحرك العين)[8].

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بكسر العين ، وفتح النون فيهما ، أيْ : (نَعِمَ) كـ (عَلِمَ)[9] ، وحجة من قرأ بها هكذا على أصلها ، كما قال طرَفة :

مـــا أقلت قَدَمٌ نَعِلها نَعِمَ الساعون في الأمر المُبِر[10]

وهذا الخلاف ناشئ من اختلاف اللغات في (نعم) ؛ فإن فيها أربع لغات :

1. (نَعِمَ) على زنة (حَمِدَ) و(عَلِمَ) وهو الأصل.

(1) الحجة للقراء السبعة : 270/2 ، وينظر : المغني لابن هشام : 127/2 - 128.
(2) ينظر : اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس : 15.
(3) الحجة لأبي على الفارسي : 396/2 ، وينظر : الإتحاف : 211 ، والنشر : 235/2 ، والكتاب : 440/4 ، والقراءات وأثرها في علوم العربية : د. محمد سالم محيسن : 130/1.
(4) معاني القرآن وإعرابه : 354/1 ، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات : 316/1.
(5) ينظر : شرح الشافية للرضي : 4/3 ؛ إذ أطلق عليها الرضي المناسبة لتحقيق الانسجام.
(6) الخصائص : 145/2.
(7) الحجة : 399/2.
(8) الكتاب : 439/4 - 440.
(9) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : 316/1 ، والإتحاف : 211.
(10) ينظر : ديوان طرَفة مع اختلاف يسير بالألفاظ : 45 ، وهو من شواهد الكتاب : 440/4. والبيت موجود أيضاً في (المحتسب) مع تغيير في ألفاظه : 342/1 ، 357.

2. (نِعِم) كـ (ضِحِك).

3. (نعم) بفتح النون وسكون العين كـ (تَمْر).

4. (نعم) كسر فسكون على زنة (عِلْم).

وهذا لا يختص بفعلي المدح والذم (نعم ـ بئس) بل كل ما كان عينه حرف حلق اسماً كان أو فعلاً ، نحو (فخذ) و(شهد)[1] ، قال ابن جني : (كل ما كان على (فَعِل) وثانيه حرف حلقي ، فلهم أربع لغات ، وذلك نحو : فَخِذ ـ ومَحِك ـ ونَفِرَ)[2]، فهذه اللغات في الآية الكريمة تدل على الإثراء في قراءات القرآن الكريم ، وهذا الاختلاف دليل على أن اللهجات كانت مستعملة ، والمتشكك فيها هو مسيء الظن بالقرّاء[3]، وأما تخطئة بعض النحويين لقراءات متواترة ، كقول المازني في قراءة نافع لقوله تعالى : **((وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ))** [الأعراف : 10] [الحجر : 20][4] ، إنها خطأ فلا يلتفت إليها، قال أبو عثمان المازني : (فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) فهي خطأ فلا يلتفت إليها وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا)[5] ، وردد المبرد ما قاله المازني عن نافع[6] وهذه التخطئة لا وجه لها ؛لان الفراء بعد نقله لرأي المازني ذكر انه ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون انها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف ... وقد همزت العرب (المصائب) وواحدتها (مصيبة) شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام[7] ؛ لذا ذكر الزمخشري أن القراءة منقولة عن ابن عامر وقد حملها ابن عامر على التشبيه بـ (صحائف)[8] وابن عامر عربي قح قد اخذ القران عن عثمان قبل ظهور اللحن[9] ، وكذلك رد الشهاب على من غلط المازني فقال: (فالمغلط هو الغالط)[10] ، وأما قول الزجاج: (فلا اعرف له وجهاً)[11]، فلا وجه له؛ إذ القراءة منقولة عن جل من الأصحاب وقد قرأ بها ايضاً زيد بن علي وغيرهم[12] ، وأما قول المازني المتقدم بان نافعاً لم يكن يدري ما العربية ،فقد رد أبو حيان على ذلك بقوله :(فشهادة على النفي ،ولو فرضنا انه لا يدري ما العربية ،وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك ؛ إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء ، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك)[13] ؛ كتخطئة المبرد قراءة أبي عمرو : **((فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ))** [البقرة: 54] بإسكان الهمزة

(1) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 132/1.
(2) المحتسب : 357/1.
(3) ينظر : البحر المحيط : 15/5.
(4) ينظر : النشر : 16/1، والإتحاف : 280.
(5) المنصف لابن جني (شرح كتاب التصريف للمازني) : 1/ 307.
(6) ينظر : المقتضب : 123/1.
(7) ينظر : معاني القران للفراء : 373/1.
(8) ينظر : تفسير الكشاف :89/2 ، وينظر ايضاً : درة الغواص : 74 ، ومسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي : 246 - 250.
(9) ينظر : معجم القراءات القرآنية للدكتور الخطيب : 12/3.
(10) حاشية الشهاب : 152/4.
(11) معاني القران للزجاج:321/2.
(12) ينظر الدر المصون : 259/5 ، معجم القراءات القرآنية : 11/3.
(13) البحر المحيط : 15/5.

ووصفه إياها بأنها لحن ،وهي توافق لغة العرب في إجراء المنفصل في كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو (ابِل) في جواز إسكان الباء فيها فأجريت (بارئكم) مجراها[1] ، وان تعجب فعجب قوله أيضاً عن قراءة حمزة الخفضَ في (والأرحامِ) في قوله تعالى : **((وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ))** [النساء : 1] ؛ إذ يقول : (لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها ، لقطعت صلاتي)[2] ، فهذه كلها لا تقدح في القراءة ما مادامت منقولة نقلاً متواتراً ،وقد أحسن ابن جني في توجيه القراءة فقال : (ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك واقرب واخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم احمل (الأرحامِ) علي العطف على المجرد المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت : وبالأرحام ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها)[3] ، ومن نافلة القول إنّ الإعراب فرع المعنى ، وان الاختلاف في الإعراب دلالة على الإثراء في القراءات ، وللحركة دور مميز في دلالة الكلمة ، قال الثعالبي : (ما كان على وزن (فعلان) دلَّ على الحركة والاضطراب ك (النزوان ، والغَلَيان ، وما كان على (فَعْلان) دلَّ على صفات تقع من أحوال ، (العَطْشان) والغرثان والشبعان والرَّيان والغضبان)[4].

فالوظيفة الدلالية للحركات الإعرابية ، تتمثل في المعنى ، فهي تؤدي دوراً كبيراً في المعنى ، لا تقل قيمته عن قيمة أصوات الكلمة ، أو حروفها في تحقيق معنى الجملة الدلالي كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ، **ومن الشواهد القرآنية في تعدد القراءات مع إثرائها قوله تعالى : ((وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ))** [آل عمران : 36] ، فقد قرئت (وضعْتُ) عند ابن عامر في رواية وأبي بكر وعاصم في رواية أبي بكر بإسكان العين بأنها فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل[5] ، وقرا الباقون بفتح العين وإسكان التاء[6] فهنا اختلف إعراب الكلمة ، فاختلف بذلك معناها ، فعلى قراءة تسكين العين ، يكون المعنى إخباراً من مريم (عليها السلام) ، فالله اعلم بما وضعت اذكراً وضعت أم أنثى ، وأما على قراءة تسكين التاء ، فتكون من إخبار الله ـ تعالى ـ عن أنثى غائبة أيْ : بما وضعتْ هي)[7] ، فيا لها من عظمة في اختلاف إعراب القراءتين ، فإذا جُعلت من كلام مريم (عليها السلام) في قراءة ضم التاء ، فهي أرادت أن تسلِّي نفسها ، وتعتذر من ربها ؛ لأنها أتت بمولود لا يصلح أن يكون سادناً ببيت المقدس ؛ لأنها من مختصات الرجال ، قال الزمخشري : (تعني ولعلّ لله ـ تعالى ـ سراً وحكمة ، ولعلّ هذه الأنثى خيرٌ من الذكر تسلية لنفسها)[8] ، وفي قوله تعالى : (وضعتْ) بسكون التاء التفات وعدول وانزياح من لفظ الخطاب إلى لفظ الغيبة تنشيطاً وإيقاظاً للسامع ؛ إذ لو جرت على مقتضى قولها : (ربِّ) ، لقالت (وأنت أعلم)[9] ، قال الفخر الرازي عن الالتفات من الخطاب إلى الغيبة : (إن الانتقال في الكلام من لفظ الغيبة إلى لفظ الحضور يدل على

([1]) ينظر: البحر المحيط : 334/1 ، وينظر الكتاب : 202/4 - 203، والخصائص ، لابن جني : 73/1.
([2]) ينظر : درة الغواص : 74 ، وينظر : مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي : 246 - 250.
([3]) الخصائص : 286/1 - 287.
([4]) فقه اللغة : 259.
([5]) ينظر : غيث النفع : 138.
([6]) ينظر : النشر : 239/2.
([7]) ينظر : معاني القرآن للفراء : 207/1.
([8]) الكشاف : 356/1.
([9]) ينظر : الدر المصون : 135/3.

مزيد التقرب والإكرام ، وأما ضده وهو الانتقال من لفظ الحضور إلى لفظ الغيبة فانه يدل على المقت والتبعيد)[1] ، وقال ابن عطية : (وهذا أيضاً مخرج قولها : رب إني وضعتها أنثى من معنى الخبر إلى معنى التلهف ، وإنما تلهفت ؛ لأنهم كانوا لا يحررون الإناث لخدمة الكنائس ولا يجوز ذلك عندهم ، وكانت قد رجت أن يكون ما في بطنها ذكراً ، فلما وضعت أنثى تلهفت عل فوت الأصل ، وأفزعها أن نذرت ما لا يجوز نذره)[2] ، وفي قراءة (وضعتْ) بإسكان التاء تنبيه على عظم قدر هذا المولود ، وان له شأناً لم تعرفيه ، ولم تعرفي إلا كونه أنثى ليس غير ، دون ما يؤول إليه من أمور عظام ، وآياتٍ واضحة ، وان هذا المولود ، وما ولد ، سيكونان آية للعالمين[3] ، كما قال تعالى : ((وجعلناها وابنها آية للعالمين)) [الأنبياء:91].

فانظر كم هو إثراء تعدد الاعاريب في القراءات على المعنى ، حتى تكون كأنها لوحة متناسقة في جميع صورها.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : **((وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ))** [هود : 108].

فقد تنوعت القراءات في (سُعدوا) وتنوعها له اثر على إعرابها ، فقرأ حفص وحمزة والكسائي من القراءات المتواترة (سُعدوا) بالبناء لما لم يسم فاعله ، وقرأ الباقون (سَعدوا) بالبناء للفاعل[4] ، وهاتان القراءتان لهما اثر وإثراء في المعنى ، اذ على قراءة الفعل المغيّر الصيغة أن الإسعاد لم يكن منهم ، بل بنعمة الله ـ تعالى ـ ولولا الله ما اهتدينا ولا صمنا ولا صلينا ، في حين أن الأشقياء كان من أنفسهم وبسببهم ، قال الالوسي : (وما ألطف الإشارة في (شقوا) و(سعدوا) على قراءة البناء للفاعل في الأول ، والبناء للمفعول في الثاني ، فمن وجد ذلك فليحمد الله ـ تعالى ـ ومن لم يجد فلا يلومنّ إلا نفسه)[5].

وهذا يجر إلى غرض بلاغي دقيق المسلك لطيف المأخذ شبيه بالسحر ، كما يعبر الشيخ عبد القاهر الجرجاني[6] وهو الغرض المعنوي في حذف المسند اليه (الفاعل) فقد نسب الشقاء لهم ؛ لأنهم المباشرون لأعمالهم : **((لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ))** [البقرة : 286] ، وفي حذف الفاعل في (سعدوا) أن الإسعاد برحمة الله ـ تعالى ـ لا بعمل عامل وبذل باذل ، ومن قرأها بالبناء للفاعل ، فقد جعلها على حد قوله تعالى : **((ادْخُلُواْ الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ))**.

أي : إسعادهم وإدخالهم الجنة بسبب عملهم الصالح ، فالعامل أجير ؛ وللأجير أجرته، **((وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً))** [الكهف: 49] ، هل تجد توأمين أصفى وآدم من تعدد القراءات ، فمع كل قراءة ، نتلمس عرضاً بيانياً ، لا يعدم المتأمل الاستئناس في سياقه[7].

([1]) التفسير الكبير : 234/17 ، وينظر : التوجيه البلاغي للآيات القرآنية : 350.
([2]) تفسير ابن عطية : 424/1 - 425.
([3]) ينظر : النشر : 290/2.
([4]) روح المعاني : 340/6.
([5]) ينظر : دلائل الإعجاز : 146.
([6]) ينظر : البلاغة في توجيه القراءات القرآنية المتواترة: 435.
([7]) معاني القرآن للكسائي : 165.

فإن قيل : قراءة (سُعِدُوا) مشكل ؛ لان (سعد) لازم ؛ واللازم لا يبنى للمجهول ؟

والجواب عن ذلك :

1. إن قراءة البناء للمفعول قراءة صحيحة ،منقولة نقلاً متواتراً ،ولا عبرة بمن خالف.

2. ويمكن الجواب أيضاً أن (سُعدوا) لا يخالف العربية الفصيحة ، قال الكسائي : (سُعدوا واسعدوا لغتان ومن ذلك رجلٌ مسعودٌ من سُعد)[1] ، فيكون سعد واسعد بمعنى واحد[2] ، وأما تعجب بعضهم من قراءة (الضم) فليس في محله بعد ثبوت القراءة نقلاً وموافقتها العربية وجهاً[3] ، وقول ابن عطية عن قراءة الضم : (إنها شاذة)[4] غير معتبر ؛ وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

3. وأيضاً يمكن القول إن (سُعدوا) ليست مبنية للمفعول بل هي على حد (جُنّ) و(حُمّ) ، والواو فاعل لا نائب فاعل ، وهم سعدوا لا ان السعادة وقعت عليهم ، كما يقال: جُنّ زيدٌ ـ حُمّ بكرٌ ـ نفست المرأة ونتجت الناقة ... وهلمّ جرّا[5] ، فتكون (سعدوا) بمعنى (اسعدوا) ويمكن أن يكون (سعد) متعد في لغة هذيل وتميم ، يقولون : سعده بمعنى أسعده الله[6] ، وهو أيضاً وجه قوي ، وجاء الفعل على هذا التقدير أي : البناء للفاعل ، مطابقة للفعل (شقوا) حذو القذة بالقذة ، وقصداً للتعادل المعنوي ؛ إذ أن الشقاء كان بسبب سوء عملهم ، فكذا السعادة بسبب حسن صنيعهم ، فسبحان الخلاق العليم الذي أحسن كل شيء خلقه ، وجعل لكل شيء قدراً معلوماً وشيئاً موزوناً ، فتأمل في ألفاظ القرآن وتراكيبه ، فهي نسقٌ واحد بدون معارضة ، قال تعالى : **((وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً))** [النساء: 82] ، وما أحسن ما قاله صاحب الميزان عن ذلك : (مادة (سعد) لازمة في المعروف من استعمالهم ، لكن الأول وهو (سعدوا) بالبناء للمجهول مع كون (شقوا) في الآية السابقة بالبناء للمعلوم ، لا يخلو من إشارة لطيفة إلى أن السعادة والخير من الله ـ سبحانه ـ ، والشر الملحق بهم هو من عندهم ، كما قال تعالى : ((ولولا فضل الله عليكم ا زكى منكم من احد أبداً)) [النور : 21])[7].

وأيضاً من أمثلة القرآن الكريم من الاختلاف المثري في الوجه الإعرابي للقراءات قوله تعالى : **((وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ))** [البقرة : 240].

فقد قرأ عمرو بن العلاء وابن عاصم وحمزة وحفص (وصيةٌ) بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع[8] ـ فعلى قراءة النصب يقدر المسند وهو المحذوف الفعل ، والتقدير فليوصوا وصية ،

(1) ينظر : التفسير الكبير للرازي : 404/18.
(2) ينظر : البحر المحيط : 214/6.
(3) المحرر الوجيز : 209/3.
(4) ينظر : الدر المصون : 389/6.
(5) ينظر : التحرير والتنوير : 116/12.
(6) تفسير الميزان : 36/11.
(7) ينظر : النشر : 228/2 ، والبدور الزاهرة : 51.
(8) ينظر : الدر المصون : 502/2 ، ومجمع البيان : 106/2 - 107.

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

فتعرب (وصية) على المصدرية وهو الأصح[1] فهنا حذف عامل المصدر ، وعلى قراءة الرفع ، فيقدر المحذوف الخبر ، و(وصية) هي المبتدأ ، فإن قيل: (وصية) نكرة ، فلم حَسُن الابتداء بها ؟ والجواب أن (وصية) موصوفة بـ (من أزواجهم) ، وأشباه الجمل بعد النكرات صفات كالجمل ، كما في (سلام عليكم) أو (خير بين يديك) أو يكون (لأزواجهم) هي الخبر[2] ، والتقدير : وصية كائنة من أزواجهم[3] ، وتقدير الخبر (فعليهم وصية) ، فالغرض هو الجانب الإعرابي في القراءات ، وأثره على المعنى الدلالي ، ف (وصية) بالنصب ، تكون معها الجملة فعلية ، وقراءة الرفع على اختلاف توجيهاتها تجعل الجملة اسمية ، ومن المسلّم أن الجملة الاسمية تختلف عن دلالة الجملة الفعلية ، قال ابن عطية عن التنوع الدلالي بين الجملتين الاسمية والفعلية : ((سبيل الواجبات كقوله تعالى : **((فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ))** [البقرة : 229] ، وأما المندوب إليه ، فيأتي منصوباً كقوله تعالى : **((فَضَرْبَ الرِّقَابِ))** [محمد : 4][4] ، أي: أن النصب يدل على الندب ، والرفع يدل على الوجوب، والأصل في التفرقة بين دلالتي الجملتين هي قوله تعالى : **((قَالُواْ سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ))** [هود : 69] ، فالأول مندوب وهو الابتداء بالسلام ، والثاني واجب وهو الرد ، فالجملة الاسمية آكد واثبت من الفعلية[5]، فالرفع والنصب من باب تداخل النمطين على اللفظ الواحد ، وله نظائر في القرآن الكريم[6].

فانظر إلى التنوع البلاغي في دلالة القراءات فإن قيل : (الآية منسوخة فلا مسوغ لهذا الإثراء ؟ والجواب عن ذلك : أن النسخ في الآية الكريمة ليس محل وفاق ، بل موضع افتراق ، فللعلماء في ذلك مذهبان :

الأول : الجمهور يرون أنها منسوخة بالآية قبلها ، وهي قوله تعالى : **((وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً))** [البقرة : 234][7]، في حين ذهب مجاهد وأبو مسلم والرازي والشيخ محمد رشيد رضا إلى أنها محكمة ، وان الآيتين تنزلان منزلة حالتين ، فهي إن اختارت الانتقال من بيت زوجها المتوفى ، ولم تأخذ شيئاً ، فمدتها أربعة أشهر وعشر ، وان اختارت السكن في بيت زوجها ، وأخذت من ماله وتركته ، فعدتها كما في الآية اللاحقة ، وإعمال الدليلين أولى من إهمالهما أو إهمال احدهما[8]، فذكر الشيخ محمد رشيد رضا نقلاً عن الشيخ محمد عبده انه لا نسخ في الآية ؛ لأنهم مجموعون على انه لا يصار إلى النسخ إذا أمكن الجمع بين النصين[9] ، فالنسخ في الآية محتمل ، والتخصيص أولى ، هذا وان كانت منسوخة كما قال الجمهور ، فالإثراء غير منفي ؛ لان الآية تبقى منسوخة الحكم غير منسوخة التلاوة ، وأيضاً بغض النظر عن

(1) ينظر : تفسير الرازي : 491/6.
(2) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات : 299/1.
(3) تفسير ابن عطية : 246/1.
(4) ينظر : الإتقان : 379/2.
(5) يمكن مراجعة المصادر الآتية تفسير أبي السعود : 137/2 ، البحر المحيط : 526/6 ، 103/10 ، وينظر : الدلالة النحوية في الرفع والنصب : 230 وما بعدها ، والآيات (30 - 31) سورة النحل ، الحديد 10 ، النساء 162، وغير ذلك من المواضع في القران الكريم.
(6) ينظر : البحر المحيط : 552/2.
(7) ينظر : التفسير الكبير : 492/6 ، وينظر : مواهب الرحمن : 106/4.
(8) ينظر : تفسير المنار : 354/2.
(9) ينظر : تفسير المنار : 354/2 - 357.

حكم الوصية أواجبة أم مندوبة في مال الزوج أم هي منسوخة بالميراث (الربع أو الثمن) ، فقراءة الرفع جاءت لتعطي معنى المبالغة في شأن هذه الوصية ؛ لان المرأة التي عاشت مع زوجها فترة قد طالت أو قصرت ، ليس من السهل أن تخرج حالاً بعد وفاة زوجها ، وعلاقتها مع زوجها والذكريات التي تكتنفها ، فعلى الأقل تمر بفصول أربعة ، وهي مدة الحول ، ويكون لها شيءٌ من المال تنفق على نفسها منه ، ولكن تهاون الناس بهذه الأمور ، وإن كانت مندوبة ، كما تهاونوا بمتعة النساء المطلّقات ، وهي غير المهر المسمّى لها ، قال تعالى : **((وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ))** [البقرة : 241] فيما لو فارق الزوج زوجته بطلاق[1] ، والوصية آكدة للزوجة مشدّد عليها ؛ لما تفيده الجملة الاسمية من معنى الثبات والاستقرار واللزوم ، وقراءة النصب كأنها صريحة في إفادة الندب ، وقراءة الرفع يرفع الندب إلى ما يقارب الوجوب[2] ، وما أحسن ما قاله الدكتور تمام حسان في التعليق على النصب في قوله تعالى : ((سلاماً)) [الذاريات : 25] وفي نظائرها فقال : (ولقد يسيء النحاة في بعض الحالات فهم دلالات الإعراب بسبب تمسكهم بفكرة العامل دون نظر إلى القيم الأسلوبية للجملة ، وقد حدث ذلك بصورة خاصة في فهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء، والتي عدوها منصوبة بواجب الحذف تمسكاً منهم بفكرة العامل النحوي ، ففي قوله تعالى : ((إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون)) [الذاريات : 25] ، يحلوا للنحاة أن يقدروا ناصباً للمصدر ، فيقول : إن أصله : نسلم سلاماً ، وهكذا ينقلب المعنى رأساً على عقب ، فيتحول إلى الخبر بعد إن كان إنشاءً ، ولو كان خبراً لارتفع المصدر الأول كما ارتفع المصدر الثاني في الآية ، وقد جاء رداً على التحية ؛ إذ قاله إبراهيم (عليه السلام) لضيفه ، وقد ارتفع المصدر الثاني على الإخبار ؛ لأنه استجاب لإنشاء التحية الذي عبر عنه المصدر الأول يكفي في هذه الحالة ونحوها أن نعرب المصدر منصوباً على معنى الإنشاء ، وننجو بهذا من تحريف مقاصد الأساليب)[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ((**رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا** ...)) [سبأ : 19] ، فقد قرأ يعقوب برفع الباء من(ربُّنا)، وفتح العين والدال وألف قبل العين من (باعد)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بنصب الباء من (ربَّنا)، وكسر العين المشددة (بعِّد) من غير ألف مع إسكان الدال[4]، وهناك من قرأ (باعد) بالبناء للماضي على انه شكوى منهم وتذمر على بعد سفرهم ؛ إفراطاً في الترفه وعدم الاعتداد بما انعم الله به عليهم[5]، وهناك من قرأ (باعد) بفعل الطلب من المفاعلة فيكون المعنى أنهم اشروا وبطروا ؛فلذلك طلبوا بعد الأسفار، وهناك قراءة (بوعد) بالبناء للمفعول[6] ، والإثراء في هذه القراءات واضح وجلي جدا لا غموض فيه، فالعلاقة بين القراءات القرآنية والعلاقات النحوية والصرفية وطيدة جدا لا يمكن فصلها البتة ، أو وصمها بالضعف أو الوهن ،وهنا يمكن لي أن اختم البحث بكلمة للدكتور عبد الخالق عضيمة؛ إذ يقول : ((ويؤسفني أن أقول إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصاً كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبع ، والذين ارتضت الأئمة الإسلامية قراءاتهم ، فركنوا إليها وعولوا عليها))[7].

([1]) ينظر : البلاغة في القراءات : 447.
([2])
([3]) البيان في روائع القرآن : 201 - 202.
([4]) ينظر : النشر : 350/2 ، الإتحاف : 459.
([5]) ينظر : الإتحاف : 459 - 460.
([6]) ينظر الدر المصون : 175/9.
([7]) دراسات لأسلوب القران الكريم : 19/1.

الخاتمة

بعد الفراغ من بحث هذه القضية المعتبرة في علوم القرآن يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

1. شرائط القراءات القرآنية التي ذكرها بعض السابقين ونقلها عنهم اللاحقون تحتاج إلى تتميم وتكميل ؛ليبقى القران الكريم بقراءاته مصدر قوة في كل شيء.

2. يجب إعادة النظر في شرائط قبول القراءات القرآنية حتى تتناسب مع كون القرآن الكريم منقولاً بالتواتر جيلاً بعد جيل.

3. هناك فوائد في تعدد القراءات القرآنية ، حيث تؤدي إلى اتساع وإثراء لا انغلاق.

4. تبين في البحث أن تعدد القراءات القرآنية له اثر في الدلالة النحوية والصرفية بله اللغوية.

5. هناك بعض النصوص القرآنية تتسع لوجوه نحوية أو صرفية متعددة، مما يؤسس بحق على أن القران الكريم بقراءاته هو أس العربية.

6. تبين أن هناك هجوماً من بعض النحاة على القراءات القرآنية ،حتى وان كانت متواترة ،فيرمونها بالشذوذ تارة وبالتضعيف تارة أخرى.

7. ظهر في البحث أن الصواب في النظر بين القراءات القرآنية وقواعد النحو هو تعدد الوجوه الإعرابية والصرفية لا إسقاط الاحتجاج بالقراءة.

وفي نهاية الحديث عن هذا الموضوع وملابساته أبتهل إلى الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في عرضه وان لا أكون مجانباً للصواب فيما تتبعته ، وحسبي أني بحثت الموضوع وحاولت تقعيد وتأصيل مسائله للوصول إلى الصواب، والحمد لله على التمام ، والصلاة والسلام على المبعوث على الأنام، وعلى آله السعداء الشرفاء وصحبه النقباء العرفاء.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الإبانة عن معاني القراءات ، مكي بن أبي طالب حموش القيسي (355 - 437هـ)، قدم له وعلق عليه وشرحه وخرج قراءاته أ.د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار نهضة مصر.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لأحمد بن محمد بن احمد عبد الغني ، الدمياطي ، شهاب الدين الشهير بـ (البناء) (1117 هـ) ، المحقق : انس مهره ، الناشر دار الكتب العلمية ، لبنان ، ط3 ، 1427 هـ - 2006م.
- إتقان البرهان في علوم القران ، أ.د. فضل حسن عباس ،دار الفرقان، ط1(1997م).

- الإتقان في علوم القرآن ، (عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911ه)) ، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1394ه ـ 1974م.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم(دراسة نظرية تطبيقية التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة)، د. عبد الحميد احمد يوسف هنداوي ـ جامعة القاهرة، المكتبة العصرية (صيدا ـ بيروت).
- إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت:370ه)، حققه وقدم له د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ مكة المكرمة ـ جامعة أم القرى ، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة.
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس احمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (338ه) ، وضع حواشيه وعلق عليه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1421ه.
- الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، د. محمود احمد خضير ـ مكتبة الانجلو ـ مصرية ـ منتدى سور الازوبكية.
- الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل (مع تهذيب جديد)، للشيخ ناصر مكارم الشيرازي ، ط1 (مطبعة سليمان زاده ـ مدرسة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، إيران ـ قم.
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، لمحمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري الغزنوي الملقب بـ بيان الحق (ت553ه) ، دراسة وتحقيق : سعاد بنت صالح بن سعيد بن بابقي ، 1419ه ـ 1988م ، أصلها رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.
- البحر المحيط في التفسير (أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745ه) ، المحقق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، 1420ه.
- البرهان في علوم القرآن ،لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794ه) ، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي وشركاؤه ، دار المعرفة بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1376ه ـ 1957م.
- البلاغة في توجيه القراءات القرآنية المتواترة (أطروحة دكتوراه)إعداد :محمد احمد عبد العزيز الجمل-جامعة اليرموك (اربد ـ الأردن)(1421ه ـ 2005م).
- البيان في تفسير القرآن ، للسيد أبي القاسم الموسوي الخوئي (1411ه ـ 1992م)،الناشر: دار أنوار الهدى، ط8 (1981م).
- البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآن)، الناشر: عالم الكتب ،ط1(1413ه ـ 1993م).

- البيان في غريب القرآن ،لأبي البركات بن الانباري ، تحقيق: طه عبد الحميد طه ،مراجعة : مصطفى السقا ، الهيأة المصرية العامة للكتاب(1400هـ - 1980م).
- تاج العروس من جواهر القاموس (محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (أبو الفيض) الملقب بـ (مرتضى الزبيدي)، ت:1205هـ، مجموعة من المحققين، الناشر : دار الهداية.
- تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه ، لمحمد طاهر بن عبد القادر الكردي المكي الخطاط بالمعارف العامة بمكة المكرمة ، طبع سنة (1365هـ - 1946م).
- تأويل مشكل القران ،لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (213 - 276هـ)، شرحه ونشره السيد احمد صقر ، ط2 (1393هـ - 1973م) ، دار التراث.
- التبيان في تفسير القران ، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، قدم له الشيخ :أغا بزرك الطهراني ، تحقيق وتصحيح: احمد حبيب قصير العاملي، الناشر: دار أحياء التراث العربي.
- التحرير والتنوير ، (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)،محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت:1397هـ)،الدار التونسية للنشر - تونس (1984م).
- التحقيق في كلمات القرآن الكريم ،للشيخ حسن المصطفوي ، مؤسسة الطباعة والنشر - وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - مركز آثار العلامة المصطفوي ، ط1 (1416هـ).
- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه (ت:232هـ)، تحقيق: محمد بروى ،مراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، القاهرة(1419هـ - 1998م).
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) ، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت982هـ)) ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبي جعفر الطبري (310هـ) ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي - بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر ، د. عبد السند حسن يمامة ، الناشر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 ، 1422هـ - 2001م.
- التفسير الكبير ، للإمام الفخر الرازي ، تحقيق : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط4، 1422هـ - 2001م.
- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ،د. احمد سعد محمد ، جامعة عين شمس ، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة (197م).

- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني) في الدراسات القرآنية والنقد الأدبي ، حققها وعلق عليها :محمد خلف الله احمد ـ د. ،محمد زغلول سلام ،دار المعارف بمصر، ط3 ـ 1976م.
- جامع البيان في القراءات السبع (عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت:444ه)، الناشر: جامعة الشارقة ـ الإمارات (رسالة ماجستير)، ط1 (1428ه ـ 2007م).
- جمهرة اللغة (أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الازدي (ت:321ه)، المحقق: رمزي منير البعلبكي ،الناشر: دار العلم للملايين، ط1 (1987م).
- جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات وتحقيق اختياره في القراءة ،احمد بن فارس السلوم ،دار ابن حزم ،ط1(1427ه ـ 206م).
- حاشية الانتصاف المطبوعة على تفسير الكشاف للزمخشري ،دار الكتاب العربي ـ بيروت ، 2007ه.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي ، لشهاب الدين احمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت1069م) ، دار صادر ، بيروت.
- حجة القراءات (عبد الرحمن بن محمد (أبو زرعة ابن زنجلة) ت:403ه، المحقق والمعلق: سعيد الأفغاني ،الناشر : دار الرسالة .
- الحجة في القراءات السبع (الحسين بن احمد بن خالويه (أبو عبدالله) ت:370ه، المحقق د. عبد العال سالم مكرم ـ دار الشروق ـ بيروت ، ط4 (1401ه).
- الحجة للقراء السبعة (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل (أبو علي)، (ت:377ه)، تحقيق:بدر الدين قهوجي ـ بشير جويجابي، راجعه ودققه : عبد العزيز رباح ،الناشر :دار المأمون للتراث (دمشق ـ بيروت)، ط2 (1413ه ـ 19993م).
- حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين، أ.د. محمود حمدي زقزوق ـ القاهرة(1406ه ـ 2002م).
- الخصائص (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:392ه)،الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ط4.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأبي العباس شهاب الدين احمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بـ (السمين الحلبي) (ت756ه) ، المحقق : د. احمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق.

- دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، د.محمد عبد الخالق عضيمة(ت:1304ه)، دار الحديث ـ القاهرة.
- درة التنزيل وغرة التأويل (ابو عبد الله محمد بن عبد الله الاصبهاني المعروف بـ (الخطيب الاسكافي (ت:420ه)،دراسة وتحقيق وتعليق : د. محمد مصطفى آيدين ، الناشر: جامعة أم القرى ـ وزارة التعليم العالي ـ سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها ـ مكة المكرمة ، ط1(1422ه ـ 2000م).
- درة الغواص في أوهام الخواص ،(القاسم بن علي بن محمد بن عثمان أبو محمد الحريري البصري(ت:516ه)، المحقق : عرفات مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ، ط1 (1418ه ـ 1998م).
- الدلالة الاجتماعية في القراءات القرآنية ، د. إسماعيل عباس حسين ، مجلة كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية، (عدد: 84).
- الدلالة النحوية بين وجهي رفع الاسم ونصبه في القراءات القرآنية (أطروحة دكتوراه)،مقدمة من الباحثة: عالية أكرم (1425ه ـ 2004م)،الجامعة الإسلامية العالمية ـ إسلام آباد ـ باكستان.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني(أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل الجرجاني الدار(ت:471ه) تحقيق : محمود محمد شاكر أبو فهر ،مطبعة المدني بالقاهرة ـ دار المدني ، ط3 (1413ه ـ 1994م).
- دليل الحيران على مورد الظمآن (أبو إسحاق إبراهيم بن احمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت:1349ه) ، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.
- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهمر فايبرت، بيروت(1401ه ـ 1980م)، دار فرانتس شتاينر بفيسادرن ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية (بيروت ـ لبنان).
- ديوان زهير بن أبي سلمى ،شرحه وقدم له الأستاذ: حسن فاعور،دار الكتب العلمية (بيروت ـ لبنان)، ط1 (1408ه ـ 1988م).
- ديوان شعر حاتم بن عبدالله الطائي وأخباره ، صنعه : يحيى بن مدرك الطائي ،رواية :هشام بن محمد الكلبي ، دراسة وتحقيق :د. عادل سليمان جمال ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط2(1411ه ـ 1990م).
- ديوان عمرو بن كلثوم (جمعه وحققه وشرحه د. إميل بديع يعقوب ، الناشر : دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط1(1411ه ـ 1991م).
- ديوانا عروة بن الورد والسموأل ، دار بيروت للطباعة والنشر ، (1402ه ـ 1982م).

- رسم المصحف وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ مكتبة وهبة.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم للسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (ت127ه) ، إدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط4 ، 1405ه ـ 1985م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت:686ه)، منشورات محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية ،ط1(1420ه ـ 2000م).
- شرح الرضي على الكافية لابن الحجاب (لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي) (686ه) ، تحقيق وتصحيح وتعليق : أ.د. يوسف حسن عمر ، الناشر جامعة قار ـ يونس ـ ليبيا ، 1395ه ـ 1975م.
- شرح المفصل للزمخشري (يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الاسدي الموصلي ،المعروف بـ (ابن يعيش) وبـ (ابن الصائغ) (ت:643ه)،قدم له د. إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت ـ لبنان)، ط1 (1422ه ـ 2001م).
- شرح شافية ابن الحاجب (محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت:686ه)، ومعه شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت:1093ه)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمها :محمد نور الحسن ـ محمد الزقزاق ـ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية (بيروت ـ لبنان).
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر (محمد بن محمد بن محمد أبو القاسم محب الدين النويري ، (ت:857ه)، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ، تقديم وتحقيق: د. مجدي محمد سرور سعد باسلوم ، ط1 (1424ه ـ 2003م).
- شعر عمرو بن معدي كرب الزُّبيدي، جمعه ونسقه :مطاع الطرابيشي ، ط2 (1405ه ـ 1985م).
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (أبو عبد الله جمال الدين (ت:672ه)، د. طه محسن ، الناشر: مكتبة ابن تيمية ، ط1 (1405ه).
- صحيح البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعيفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ،الناشر: دار طوق الحمامة ، ط1 (1422ه).
- صحيح الجامع الصغير وزيادته ، (أبو عبدالله محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الاشقوري الألباني ، (ت1420ه) ، الناشر المكتب الإسلامي.

- صحيح مسلم (مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري) (ت261ه) ، المحقق : محمد فؤاد بد الباقي ، الناشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د.ت).
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت:850ه)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات ، الناشر: دار الكتب العلمية (بيروت)، ط1 - 1416ه.
- غيث النفع في القراءات السبع (علي بن محمد بن سالم (أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ،
- فتح البيان في مقاصد القرآن ، (لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت:1307ه)،عني بطبعه وقدم له وراجعه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر (صيدا - بيروت)(1412ه - 1992م).
- فتح الوصيد في شرح القصيد، (علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي ،(ت:643ه)، تحقيق ودراسة: مولاي محمد الادريسي الطاهري ،مكتبة الرشد - الرياض، ط1(1423ه - 2002م)، أصل الكتاب أطروحة دكتوراه - جامعة محمد الخامس بالرباط.
- الفصيح (احمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء أبو العباس ، المعروف بـ (ثعلب) (ت:291ه)، تحقيق ودراسة: د. عاطف مدكور ، الناشر: دار المعارف.
- فقه اللغة ، د. علي عبد الواحد وافي (دكتوراه في الآداب من جامعة باريس)،عضو المجمع الدولي لعلم الاجتماع ،نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط3 (ابريل - 2004م).
- في الشعر الجاهلي ، د. طه حسين ،مكتبة دار الندوة الالكترونية (د.ت).
- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس ،مكتبة الانجلو - المصرية ، القاهرة (2003م).
- القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير في تفسيره والرد عليه من أول البقرة إلى آخر سورة التوبة ، محمد عارف عثمان موسى الهرري ، ط1 (1406ه - 1986م).
- القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ،الشيخ عبد الفتاح عبد الغني القاضي، دار مصر للطباعة - سعيد جودة وشركاه.
- القراءات وأثرها في علوم العربية ، أ.د. محمد سالم محيسن ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية (1404ه - 1984م،ط1 ،دار الاتحاد العربي للطباعة.
- الكافي (لثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت:328 أو 329ه)، المحقق: علي أكبر الغفاري ، الناشر: دار الكتب الإسلامية - مرتضى آخوندي - طهران، بازار سلطاني، ط3 ،1388ه.

- الكتاب (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بـ (سيبويه) (180 ﻫ) ، المحقق : عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط3 ، 1408ﻫ ـ 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (467 ـ 538ﻫ) ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1407ﻫ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(355 ـ 473ﻫ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ـ ط5 (1418ﻫ ـ 1997م).
- اللباب في علوم الكتاب ، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت880ﻫ) ، تحقيق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية د. محمد سعد رمضان حسنـ د. محمد متولي الدسوقي حرب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1419ﻫ ـ 1998م.
- لسان العرب (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الافريقي (ت711ﻫ) ، دار صادر ، بيروت ، ط3 ، 1414ﻫ.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات ،للإمام شهاب الدين القسطلاني ، (ت:923ﻫ)، تحقيق :الشيخ عامر السيد عثمان ـ عبد الصبور شاهين، القاهرة (1392ﻫ ـ 1972م)، مصر ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية (1996م).

المالكي (ت:1118ﻫ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، تحقيق : احمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، ط1(1425ﻫ ـ 2004م)

- مباحث في علوم القرآن ، د. صبحي الصالح ، الناشر: دار العلم للملايين ، ط24 ـ 2000م.
- مباحث في علوم القرآن ، للدكتور صبحي الصالح ، الناشر : دار العلم للملايين ، ط24 (2000م).
- متن ألفية ابن مالك ، ضبطها وعلق عليها د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، توزيع مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع في الكويت ،ط1(1427ﻫ ـ 2006م).
- مجاز القرآن ،لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت:209ﻫ)، تحقيق: محمد فؤاد سركين، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ـ 1381ﻫ.

- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي ،(ت:548ه)، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، دار المرتضى ،ط1(1427ه - 2006م).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392ه)) ، الناشر وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، 1420ه - 1999م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، (أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت542ه)، المحقق : عبدالسلام عبدالشافي محمد ، الناشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1422ه.
- المحكم والمحيط الأعظم (أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت:458ه)، تحقيق:عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، (1421ه - 2000م).
- مذاهب التفسير الإسلامي ، للمستشرق هجنتس جولد تسيهر ، مكتبة الخانجي بمصر ، ومكتبة المثنى ببغداد ، 1374ه - 1955م.
- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ، د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله النبيهين ، ط1(1426ه - 2005م).
- معاني القراءات (محمد بن احمد بن الأزهري الهروي أبو منصور (ت:370ه)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، ط1(1412ه - 1991م).
- معاني القرآن علي بن حمزة الكسائي (ت:189ه)، أعاد بناءه وقدم له : د. عيسى شحاتة عيسى - كلية الدراسات العربية - جامعة المنيا ، الناشر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - 1998م.
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء الديلمي (ت207ه) ، المحقق : احمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار الكتب المصرية لتأليف والترجمة ، مصر، ط1.
- معاني القرآن وإعرابه ، لإبراهيم بن السري بن سهل أبي إسحاق الزجاج (ت311 ه) ، المحقق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، 1308ه - 1988م.
- معجم القراءات القرآنية ، د. عبد اللطيف الخطيب ،دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع (2000م).
- معجم مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق : نديم مرعشلي

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت761ه) ، المحقق : د. مازن المبارك ـ محمد علي حمد الله ، الناشر دار الفكر ـ دمشق ، ط6 ، 1985م.
- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، د. محمد سالم محيسن ،دار الجيل (بيروت ـ لبنان)مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط2(1408هـ ـ 1988م).
- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، د. محمد سالم محيسن ، دار الجيل (بيروت ـ لبنان)، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، ط2(1408هـ ـ 1988م).
- المقتضب لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الازدي أبي العباس المعروف بـ (المبرد) (ت285ه) ، المحقق : محمد عبد الخالق عضيمة ، الناشر عالم الكتب بيروت ، (د.ت).
- مناهل العرفان في علوم القرآن (محمد عبد العظيم الزُّرقاني) ت:1367ه، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ،شمس الدين أبو الخير ابن الجزري ،محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833ه)، الناشر : دار الكتب العلمية ، ط1(1420هـ ـ 1999م).
- المنصف لابن جني، شرح كتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني (أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:392ه)،دار إحياء التراث القديم ، ط1(1373هـ ـ 1954م).
- منظومة طيبة النشر في القراءات العشر ،لأبي الخير محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري الدمشقي الشافعي (751 ـ 833ه)، تحقيق وضبط وتعليق د. أيمن رشدي سويد، مكتبة ابن الجزري (دمشق ـ سوريا).
- مواهب الرحمن ، للسيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت، لبنان ، ط1 ، 1424هـ ـ 2003م.
- النشر في لقراءات العشر (شمس الدين أبو الخير) ابن الجزري (محمد بن محمد بن يوسف) (ت833ه) ، المحقق : علي محمد الضباع ، الناشر المكتبة التجارية الكبرى ، (د.ت).
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت:911ه)، الناشر: جامعة أم القرى ـ كلية الدعوة وأصول الدين ـ المملكة العربية السعودية، (1424هـ ـ 2005م).
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي الشافعي (ت:1409ه)،الناشر :مكتبة طيبة، ط2 ـ المدينة المنورة.

ISSN: 1112-5144
EISSN :2600-6332

- الوافي بالوفيات ،(صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (ت:764هـ)، تحقيق: احمد الارناؤوط ـ تركي مصطفى)، الناشر: دار إحياء التراث ـ بيروت (1420هـ ـ 2000م).